



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" خاصة بالأعضاء

سبتمبر (النصف الأول) ١٩٩٠

السنة السادسة والعشرون

المعد السابم عشر

رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

سقوط العد العكسي

بالفتات على موائد المرتقة من الصحفيين الذين كانت مهمتهم الاساسية توجيه الشائم للشعب الفلسطيني باعتباره السبب الاساسي لكل الكوارث التي تصيب المنطقة، لانه مصمم على التمسك بفلسطينيته ومصمم على النضال من اجل تحرير بلده. ومصمم على ان يقول الحق. ولا شيء غير الحق وان يرفض الركوع والاستسلام للصهاينة والامبرياليين مهما كلف ذلك من تضحيات .

ومع سقوط نظرية الضربة السريعة القاضية بدأ القابضون من اموال الخليج يتحسون رقابهم امام اشواك التاريخ التي بدأت تشكهم . وبدأت تظهر صورة الربط المباشر بين القضية الفلسطينية المزمنة وقضية النفط الراهنة . واعلن الرئيس بوش شخصيا ان كل هذه الحملة ليست من اجل الكويت وانما من اجل النفط . وانه لن يسمح لرجل مثل صدام حسين ان يتحكم ب ٢٠٪ من نفط العالم لان هذا سيجعل نمط الحياة الغربية اميرا في ايدي حاكم عربي مستقل .

ووجد انصار الحرب الخاطفة انفسهم امام مشكلات لم تكن تخطر على بالهم ، فامريكا تعاني من نقاط ضعف لا يمكن تلافيها بالحرب ان وقعت يعني اصابة مباشرة لمنطقة النفط في الخليج العربي .. وهذا يعني ذبح الاوزة

البقية ص ٢٢

كان العد العكسي يقترب من الصفر. وبعد لحظات من انطلاق مركبة الفضاء الامريكية تشالنجر ، تفجرت وتبعثرت وذهبت التكنولوجيا ادراج الرياح . الذي يدركنا بهذا الحدث هو ذلك العد العكسي الذي بدأه عملاء امريكا في المنطقة وهم ينتظرون من رامبو الامريكي ان يوجه الضربة القاضية للعراق . ولم يتوقع بعض الحكام ان يطالبوا امريكا بالامراع في توجيه الضربة خشية ان يؤثر تأخيرها على موقف جماهير الشعب العربي في بلادهم . وفي الوقت نفسه كان الرئيس المصري حسني مبارك يوجه نداء الاخير كناصر امين لصدام حسين بتطبيق قرارات الامم المتحدة والا ...

وفي غمرة العد العكسي ارتفعت بورصة المراهات خاصة عند اولئك الذين هللو وكبروا للحرب ودقوا طبولها ، وكانوا يفضلونها ماخنة . فالحديث عن الطائفة الخفية، وضربات الليزر الماحقة الساحقة . والعصى الراداري الذي سيصيب الاجهزة الالكترونية العراقية وغير ذلك من الامكانيات الامريكية، كانت كلها مبررات لكسب الانتصار باقل التكاليف والاسعار من ملايين الدولارات النفطية . وقد افرجت الادارة الامريكية عن مبالغ هائلة من اموال الكويت المجمدة لتغطية نفقات شراء الذمم على كافة المستويات الملكية والرئاسية والوزارية. واخيرا القي

قضايا تنظيمية

الإضافات والتعديلات في النظام
الإساسي كما أقرها المؤتمر العام
الخامس لحركتنا

المنظمات القيادية في الحركة
القسم الثاني

يتناول القسم الثالث من مواضيع هذه النشرة المتعلقة بالقسم الثاني من المنظمات القيادية في الحركة موضوع لجنة الاقليم وكان مشروع النظام الاساسي السابق وهو المشروع الذي نعقد به مقارنة النظام الاساسي الحالي من حيث ان الحركة انطلقت منه بعد المؤتمر العام الرابع وجعلت موضع الاقرار الذي لم يتم بسبب بعض العوامل ومن حيث ان المقارنة مع النظام الداخلي الذي وضعه المؤتمر العام الثالث قد عقدت مع هذا المشروع سابقا سواء عبر نشرات (فتح) في حينه او في كتاب (التنظيم بين النظرية والتطبيق في تجربتنا) - اذن كان مشروع النظام الاساسي السابق قد تناول موضوع لجنة الاقليم في احد عشر مادة تضمنت امور التشكيل والاجتماعات والصلاحيات ومعتمد الاقليم وامين السر ومالية الاقليم، وقد حافظ النظام الحالي على تضمنه لهذه الامور.

بدأ مشروع النظام الاساسي بمادة التشكيل وهي المادة (٦٩) منه ونصها:

"تشكيلها:

المادة (٦٩): تتألف لجنة الاقليم من عدد لا يقل عن خمسة اعضاء ولا يزيد عن احد عشر عضوا يجري انتخابهم من مؤتمر الاقليم وفق الفقرة (هـ) من المادة (٦٥).

ولقد حافظ النظام الاساسي الحالي على هذا النص في مادته (٨٢) المقابلة للمادة (٦٩) المذكورة، مع تغييرين: الاول ويتعلق بترقيم المواد والفقرات الناجم عن اختلاف الترتيب بين النظامين، والثاني ويتمثل باضافة عبارة في نهاية المادة ونصها:

"مشرطة ان يكون قد انقضى على عضويت العاملة في الحركة خمس سنوات".

ومن الواضح ان الحكمة من هذه الاضافة تكمن في وضع مزيد من الضوابط للوصول الى هذا الموقع من نفس منطلقات الضوابط المماثلة الموضوعة لعضوية الاطر الاعلى، الا ان الامر هنا يستحق بعض التوقف من زاوية وضعية هذا النص بالنسبة للاقاليم ذات الطابع الطلاوي حيث يفترض ان يكون الطالب قد تخرج في غضون الخمس سنوات المذكورة، وهنا لا يستطيع ان يسمى عضوا في لجنة الاقليم او ان يترشح لهذا الموقع سوى الاخوة الذين مضى عليهم اكثر من خمس سنوات في اقليمهم لاي سبب من الاسباب كالرسوب او تمديد

قضايا تنظيمية

قضايا تنظيمية

قضايا تنظيمية

قضايا تنظيمية

باعتبارها القيادة التنفيذية في الاقليم:

أ - تنفيذ قرارات المنظمات القيادية الاعلى .

ب - الاشراف على كافة المؤسسات والاجهزة التابعة للاقليم .

ج - وضع الخطط المناسبة لقيادة كافة النشاطات في الاقليم .

د - التنسيب لتجميد او اسقاط عضوين على الاكثر من اعضائها الى مكتب التعبئة والتنظيم مع تسبيب هذا الطلب .

هـ - قيادة شؤون الحركة اليومية في الاقليم .

و - السهر على سلامة الحركة وتماسكها وتنسيق العمل بين مختلف المناطق .

ز - الدعوة لاجتماع مؤتمر الاقليم واعداد جدول اعماله وتقديم تقارير خطية وامنية له عن كل النشاطات المتعلقة بالاقليم .

ح - اعداد الخارطة التنظيمية للاعضاء وابلاغ مكتب التعبئة والتنظيم باية تطورات تطرأ عليها مره كل ستة اشهر .

وقد جاءت المادة المقابلة في النظام الاساسي الحالي وهي المادة (٨٤) صوره طبق الاصل من هذه المادة (٧١) من المشروع السابق باستثناء تعديل اقتصر على الصياغة فقط في البند (أ) حيث جاء نصه الجديد:

"أ - تنفيذ قرارات الاطر القيادية الاعلى"

وكذلك جاءت المادة (٨٥) من النظام الحالي نظيرا للمادة (٧٢) وقد حافظت المادة الجديدة على مضمون المادة السابقة تماما باستثناء التدقيق الصياغي وعليه فان نص المادة (٨٥) من النظام الحالي هو:

"المادة (٨٥): يجوز للجنة المركزية بعد تحقيق اصولي تجميد او اسقاط عضوية واحد او اكثر من اعضاء لجنة الاقليم على ان لا يزيد عدد من يجمدون او تسقط عضويتهم على ثلث عدد اعضائها، واذا دعت الضرورة الى تجميد او اسقاط عضوية اكثر من الثلث يدعى مؤتمر الاقليم الى اجتماع طارئ".

وتلا ذلك المادة (٨٦) التي جاءت بنفس نص نظيرتها من المشروع السابق (٧٣) ونصها هو:

"المادة (٨٦): تقوم لجنة الاقليم بتبليغ مكتب التعبئة والتنظيم عن انتقال اي عضو الى اي اقليم اخر بعد الاتفاق معه على اسلوب الاتصال ويجب ان يضمن

التبليغ تعريفا بالعضو المعني ومرتبته التنظيمية".

ومثلها جاءت المادتان (٨٧) و (٨٨)

بنفس نص مادتي المشروع السابق (٧٤) و (٧٥) وهو:

"المادة (٨٧): تقوم مكاتب الاجهزة المركزية بممارسة نشاطاتها في الاقليم من خلال لجنة الاقليم وباعتبارها جزءا من صلاحيات لجنة الاقليم ويمنع القيام باية امتدادات مباشرة لمكاتب الاجهزة المركزية في الاقليم".

"المادة (٨٨): توزع لجنة الاقليم المهام بين اعضائها بطريقة تكفل السيطرة على شؤون الحركة في الاقليم"

ويتضح من مقارنة المواد في النظام الاساسي (٨٤) وحتى (٨٨) انه لم يطرأ سوى تعديلات صياغية لا يغيران المعنى وان هذه المواد قد حافظت على مضمونها في المشروع تماما.

وتلي هذه المواد في مشروع النظام المادة الخاصة بمعتمد الاقليم وهي المادة (٧٦) ونصها:

"معتمد الاقليم

المادة (٧٦):

أ - تعين اللجنة المركزية معتمد الاقليم بقرار خاص ممن تنطبق عليهم شروط عضوية المؤتمر العام.

ب - معتمد الاقليم عضو اصيل في المؤتمر العام للحركة"

وقد جاءت المادة (٨٩) من النظام الاساسي الحالي نظيرا لهذه المادة (٧٦) وقد تضمنت المادة الجديدة تغييرا في الصياغة وفي المضمون ويمكننا ان نستخلص هذا التغيير بالمقارنة بين المادتين بعد ايراد نص المادة الجديدة (٨٩) وهو:

"المادة (٨٩): أ - تسمي اللجنة المركزية معتمدا في الاقاليم التي ترى فيه ضرورة لذلك، مراعية ان لا تقل مرتبة المرشح لذلك في كل الظروف عن مرتبة عضو لجنة اقليم باقدمية ٣ سنوات على الاقل .

ب - يمارس المعتمد المهام التي تسند اليه من اللجنة المركزية وتتحدد علاقته بلجنة الاقليم وفق لائحة داخلية تصدر عن مكتب التعبئة والتنظيم"

واستنادا الى النصين يتلخص الجديد في البندين المتقابلين (أ) فيما يلي:

اولا : التغيير الصياغي بدلا من كلمة "تعين" جاءت

قضايا تنظيمية

كلمة "تسمي".

ثانياً: استبدلت عبارة " بقرار خاص" بالعباره الأكثر تحديدا وهي " في الاقاليم التي ترى فيه ضرورة لذلك" ويتضح من معنى العبارة الجديدة انه ليس من الضرورة تسمية معتمد في كل اقليم، بل لابد من التمييز بين الاقاليم التي ترى اللجنة المركزية فيها ضرورة لتسمية المعتمد لتقوم بهذه التسمية وبين الاقاليم التي لا ضرورة فيها فلا تتم التسمية.

ثالثاً: استبدلت عبارة " ممن تنطبق عليهم شروط العضوية للمؤتمر العام" بعبارة "مراعية ان لا تقل مرتبة المرشح لذلك في كل الظروف عن مرتبة عضو لجنة اقليم باقدمية ٣ سنوات على الأقل"

والتغيير الواقعي في مضمون هاتين العبارتين ينحصر في شرط المدة من حيث ان شروط العضوية في المؤتمر العام تقضي " ان يكون قد انقضى على عضويته العاملة في الحركة خمس سنوات على الأقل".

اضافة لشرطي توفر الصفة التمثيلية والسجل الحركي النظيف والاولى منهما خاصة بعضوية المؤتمر العام اما الثانية فهي واجب مفروض اساسا لدى اي تعيين للمواقع القيادية .

بينما شرط المدة في المادة الجديدة اصبح ٨ سنوات على الأقل من حساب ان النظام يقتضي في الحائز على مرتبة عضو لجنة اقليم اقدمية ٥ سنوات على عضويته للحركة يضاف لها اقدمية ٣ سنوات بهذه المرتبة فيصبح الشرط اكثر من ٨ سنوات اذن اصبح هناك ثلاث شروط الاول هو مرتبة عضو لجنة اقليم والثاني اقدمية ٣ سنوات في هذه المرتبة والثالث مجموع المدة ما لا يقل عن ٨ سنوات، ويبقى الشرط البديهي وهو وجوب ان تكون هناك تسمية.

اما البندين الآخرين المتقابلين (ب) فهما مختلفان كلياً اذ يعتبر البند (ب) من المشروع السابق ان المعتمد عضو اصيل في المؤتمر العام للحركة بينما لا يتطرق البند (ب) الجديد لذلك كلياً ويتناول مهام المعتمد محدد اياها بالمهام التي تسند اليه من قبل اللجنة المركزية. ومضيفا ان علاقة المعتمد بلجنة الاقليم تتحدد وفق لائحة داخلية تصدر عن مكتب التبعئة والتنظيم، وهنا اصبح من واجبات مكتب التبعئة والتنظيم اصدار مثل هذه اللائحة لانها تعتبر لائحة

قضايا تنظيمية

تكميلية للنظام الاساسي.

ويفهم من حذف البند (ب) السابق انه ليس بالضرورة ان يكون المعتمد عضوا اصيلا في المؤتمر العام للحركة، بل ان المعتمدين يمثلون في هذا المؤتمر وفقا لمادة تشكيل المؤتمر العام وعلى اساس توفر شروط كونهم معتمدين بالتسمية والاقدمية والمرتبة.

بعد ذلك تتناول المادة (٧٧) من مشروع النظام السابق موضوعه امين سر الاقليم ونصها:

" امين سر الاقليم:

المادة (٧٧) : يعين بقرار من اللجنة المركزية من بين القائمة المنتخبة من قبل مؤتمر الاقليم ويمارس الصلاحيات التالية:

١ - دعوة لجنة الاقليم للانعقاد وترؤس جلساتها.

ب - رفع تقارير شهرية او فورية الى مكتب التبعئة والتنظيم.

ج - التوقيع على الكتب الصادرة عن لجنة الاقليم.

د - التوقيع على اوامر الصرف وفقا للوائح المالية."

وجاءت المادة (٩٠) الجديدة نظيرا للمادة (٧٧)

مبتدئة بتعديل صياغي عن طريق استبدال كلمة (يعين)

في مقدمة المادة بكلمة "يسمى" وبقيت المقدمة كما هي.

ثم جاء بعد ذلك البند (أ) بنفس نص البند (أ) من

المادة (٧٧).

اما البند (ب) فقد اضيفت في نهايته عبارة " باسم

لجنة الاقليم" وذلك لالزام امين سر الاقليم بان تكون

تقاريره الشهرية او الفورية المعنية هنا هي تقارير صادرة

عن لجنة الاقليم وبناء على اجتماع لها وليس تقارير خاصة من امين سر الاقليم.

بعد ذلك تمت اضافة بندين (ج) و (د) وتأخير

نظيري البندين السابقين (ج) و (د) ليصبحا (هـ) و

(و).

اما نص البندين المضافين فهما:

ج - متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات ومهمات لجنة

الاقليم.

د - توجيه الدعوة لعقد مؤتمرات المناطق بما لا

يتعارض مع نصوص النظام.

ويتضح من البند (ج) وقوع تقوية لصلاحيات امين

السربحيث انه مخول في الفترة بين الاجتماعين

قضايا تنظيمية

بمتابعة نتائج اعمال لجنة الاقليم مع كل عضو من اعضائها وحيث تجب المتابعة، ولا يعتبر هذا من قبيل تحصيل الحاصل وانما في الحقيقة يشكل اضافة نوعية لصلاحيات امين السر.

واخيرا جاء البندين (هـ) و (و) نظيرا للبندين السابقين (ج) و (د) ، وقد اضيفت في البند (هـ) عبارة " والقرارات والاوامر"

بحيث اصبح نصه :

" هـ - التوقيع على الكتب والقرارات والاوامر الصادرة باسم لجنة الاقليم."

وهو تفصيل لابد منه لكي لا ينصرف معنى كلمة الكتب على غير القرارات والاوامر.

اما البند الاخير (و) فقد بقي بنفس نصه

المشروع السابق (د) دون اي تغيير.

وفي الاخير جاء موضوع مالية الاقليم وقد تضمنته

مادتان في كل من مشروع النظام السابق والنظام الاساسي

الحالي وهما في المشروع المادتان (٧٨) و (٧٩) ونصهما:

"مالية الاقليم:

المادة (٧٨) : تتكون مالية الاقليم من:

أ - الاشتراكات.

ب - التبرعات.

ج - السلف المدفوعة من المكتب المالي في الحركة.

المادة (٧٩) :

أ - تحدد ميزانية الاقليم في مشروع موازنة مقدم من

لجنة الاقليم.

ب - لمكتب التبعئة والتنظيم الحق في اقرارها كما

وردته او اجراء التعديلات التي يراها مناسبة."

وتقابل هاتين المادتين المادتان (٩١) و (٩٢)

من النظام الجديد.

ولم تحمل المادة (٩٢) التي جاءت نظيرا للمادة

(٧٩) اي تعديل او تغيير وبقي النص كما كان.

اما المادة (٩١) : فقد انطوت على تعديل وضافة

وتعديل صياغي للتدقيق وعليه فقد بقي البند (أ) كما

هو ، اما البند (ب) فقد اضيفت اليه عبارة " غير

المشروطة " واصبح نصه

"ب - التبرعات غير المشروطة"

و"القصد ان الاقاليم لا تقبل التبرعات المشروطة

قضايا تنظيمية

كافة تلك الشروط ما كانت لان من شأن قبول التبرعات المشروطة التأثير على استقلالية وحرية الحركة في اتخاذ قراراتها وادارة امورها، وربما ايضا ايقاع التعارض بين توجهات المركز والاقاليم وهو امر سلبى.

ان المسألة هنا هي مسألة مبدأ فلا يمكن لتنظيم مناضل ان يقبل التبرعات المشروطة وهي الشروط التي تمس مبادئه ونضاله او كيفية توجيهه لسياساته المالية والعامة.

طبعاً يجب التفريق بدقة اذا ما كانت التبرعات تحمل في ذاتها كفيات ايجابية ومتوافقة مع سياسة الحركة او انها تحمل شروطا تقتضي التنازل او التغيير في سياسات الحركة العامة او الخاصة.

" بعد ذلك اتى البند (ج) وهو بند جديد بينما اخر نظير البند (ج) السابق الى البند (د) وحمل تعديلا صياغيا وجوهريا من قبيل التدقيق والتحديد وقد اتى نصه:

"د - الميزانية المعتمدة من المكتب المالي في

الحركة" وذلك باستبدال العبارة الاولى التي كانت

السلف المدفوعة" بعبارة الميزانية المعتمدة.

اما البند المضاف (ج) فقد جاء نصه:

"ج - الاستثمارات والموارد المحلية"

ويشكل اضافة ضرورية في حياة الحركة، فلا بد ان

تتحول اقاليم الحركة الى اقاليم موره ماليا وليس مجرد

اقاليم صارفه، وهذه نقطة تشكل في الاساس مبدأ من

مبادئ الحركة الا ان المستجدات تجعل هذا المبدأ

اكثر ضرورة واهمية وتقتضي التركيز والتأكيد عليه.

ان من شأن تحقيق الموارد المالية الذاتية للحركة

عبر الاقاليم المحافظة على استقلاليتها وتسليحها بالقدرة

على البقاء وعلى تمويل فعاليتها في ظروف التقلبات

السياسية وتقلبات التحالفات والمتغيرات.

ومما لا شك فيه ان على مكتب التبعئة والتنظيم

وعلى اقاليمنا وضع الخطط وايجاد السبل من اجل تأمين

الموارد المستقلة والذاتية للحركة لكي تتمكن الحركة

من الصمود لكل عوادي المتغيرات.

لقد قصد النظام التأكيد على هذا الامر وعلى ضرورة

اتخاذ الاجراءات الدقيقة ووضع الانظمة والوسائل الكفيلة

بتحقيقه وهنا تكمن الحكمة من وراء هذه الاضافة الهامة

التي يجب ان تنعكس في خطط الحركة فورا. ■

اجتماع المجلس الثوري

عقد المجلس الثوري للحركة دورة انعقاده العادية في الثاني من ايلول ١٩٩٠ وبعد اقرار جدول اعمال هذه الدورة.

استمع الى تقرير امانة سر المجلس عن نشاطات المجلس في الفترة بين دورتي انعقاده والمتمثل باجتماعات لجنة الانظمة واللوائح التي ناقشت كافة الانظمة المحالة اليها واعدها بصياغتها النهائية المعروفة على المجلس في دورته الحالية.

كما تطرق التقرير الى اللجان التي شكلتها امانة سر المجلس لمتابعة التطورات السياسية الراهنة اثر دخول القوات العراقية الى الكويت. وما تبع ذلك من تطورات في الساحة العربية والدولية.

كما تعرض التقرير الى الاسباب التي ادت الى تأجيل انعقاد الدورة الثالثة بسبب التطورات السياسية في المنطقة اثر عملية الشاطئ وقطع الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية والتهديدات الامنية لقيادة وكوادر المنظمة.

وبعد ذلك استمع المجلس الى تقرير اللجنة المركزية للحركة والذي شمل:

* مؤتمر القمة العربي في بغداد بهدف دراسة تهجير اليهود من الاتحاد السوفيتي الى "اسرائيل" وتأثير ذلك على الامن القومي العربي ومحاولات الولايات المتحدة وبعض الدول الاخرى التأثير على نتائج المؤتمر بعد فشلهم بعدم عقده وبروز اتجاهين في المؤتمر احدهما قومي والاخر مرتبط بامريكا يهدف الى محاصرة الانتفاضة والعراق اقتصاديا.

* مذكرة الحكومة العراقية لجامعة الدول العربية والتي تشرح فيها مشاكلها مع الكويت والامارات العربية المتحدة بالنسبة لزيادته انتاج النفط وسرقت من الاراضي العراقية وتخفيض سعر النفط مما يؤدي الى خسارة العراق مليار دولار سنويا بتخفيض سعر برميل النفط دولار واحد واثر ذلك على الاقتصاد العراقي.

* مشاكل العراق مع الكويت منذ استقلاله والخلافات حول ترسيم الحدود بينهما وبعض المناطق مثل حقل الرميل وجزيرتي وره وبوبيان. والمساوي التي بذلت في السابق لحسم هذه المشاكل واسباب فشلها ودور م.ت.ف في هذه المساوي منذ العام ٧٣ والتي لم تتوقف حتى تاريخه.

* المساوي العربية التي بذلت لحل المشكلة بين الطرفين بعد تقديم العراق لمذكرته للجامعة العربية. واجتماع جده بين الطرفين العراقي والكويت واسباب فشل هذا الاجتماع.

* دخول القوات العراقية الى الكويت وما تبع ذلك من اعلان ضمها للعراق واحداث تغييرات ادارية وجغرافية.

* اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة على جانب اجتماعات المؤتمر الاسلامي لمناقشة التطورات اثر دخول القوات العراقية الى الكويت وعدم جدية بعض الاطراف العربية بالسعي لايجاد حل سلمي للامنة واصرار دون الخليج ومعها سوريا ومصر على استصدار قرار بادانة العراق.

* التحركات العربية لايجاد تسوية لازمة والسعي لعقد قمة عربية مصغرة وفشل هذا السعي والدعوة لعقد القمة الطارئة بالقاهرة والتي اريد لها ان تشكل غطاء لتوافد القوات الامريكية والاجنبية للمنطقة وعدم وجود جدية في السعي لايجاد حل عربي لازمة والطريقه التي ادار بها مبارك المؤتمر. والتي هدفت الى شق وحدة الموقف العربي.

* ردود الفعل الدولية على احداث الخليج وموقف جميع الاطراف منها وتحديد الولايات المتحدة التي سارعت بارسال قواتها بحجة حماية السعودية من اي اعتداء عراقي مزعوم عليها. وبروز الاهداف الحقيقية بعد ذلك والمتمثلة بوجود دائم للقوات الامريكية بقواعد ثابت تحت اسم حلف جديد مزعم اقامت للسيطرة على المنطقة وخيراتها ومنع تقدمها وتطورها ووحدتها. وحماية لاسرائيل، ومنعا لتطور اي قوة عربية تشكل تهديدا لمصالح امريكا من المنطقة.

كما تطرق التقرير الى المبادرات السلمية المطروحة وفي مقدمتها المبادرة العراقية التي ربطت بين ازمة الخليج والقضية الفلسطينية والمبادرة الفلسطينية ومواقف الاطراف المختلفة منهما.

كما شمل تقرير اللجنة المركزية ايضا، زيارة وفد م.ت.ف الى ايران. والمساعد التي قامت بها م.ت.ف. لتقريب وجهات النظر العراقية الايرانية التي توجت بمبادرة الرئيس صدام حسين بسحب قواته من ايران، واعترفه باتفاقية الجزائر ١٩٧٥، وتبادل الاسرى، بين

الطرفين.

وامكانية عودة العلاقات الدبلوماسية قريبا بينهما وتطبيع العلاقات وفتح الحدود لابناء الشعب الايراني لزيارة العتبات المقدسة في كربلاء..

وساعي بعض الاطراف العربية وغيرها لجبر ايران الى موقف معاد للعراق. ورفض ايران لذلك وحسمها لموقفها انها ضد الوجود الاجنبي في المنطقة ومعارضتها له.

وعلى المستوى الداخلي ناقش المجلس الانظمة واللوائح المعروضة عليه.

. فاقر الجزء المتعلقة بالمنظمات القاعدية في الحركة وباب العقوبات من النظام الاساسي.

. واحال لافحتي الرقابة المالية والرقابة الحركية وحماية العضوية الى الدورة العادية القادمة.

- كما اقر المجلس التوصيات التالية:

* وضع خطة لحماية شعبنا في الخليج وتكليف اعضاء المجلس الثوري بمهام في دول الخليج.

* العمل على ان يبقى الخليج ملتزما بدفع التزاماته للشعب الفلسطيني وانتفاضة المبارك.

* عقد جلس طارئة قبل الدورة العادية القادمة لدراسة استكمال الشاغر في عضوية اللجنة المركزية.

* ان يقوم المجلس بتشكيل لجان لمتابعة التطورات الراهنة.

وبعد ان استمع المجلس لتقرير اللجنة المركزية وعلى ضوء المناقشات اصدر بياناً حيا فيه شعبنا الفلسطيني في جميع اماكن تواجد داخل وخارج ارضنا المحتلة وهو يحتفل بمرور الف يوم على انتفاضه المباركة التي تزعزع كيان العدو الصهيوني وتشق الطريق امام شعبنا من اجل الحرية والاستقلال والدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وقال:

ان شمس الحرية قد اشرقت اليوم على وطننا بفضل هذه التضحيات الجسام التي قدمها ويقدمها شعبنا المجاهد في جميع مواقع النضال والتصدي والمواجهة، وما النصر الا صبر ساعة وما النصر الا من عند الله العزيز الحكيم، واكدت البيان على الحقائق التالية:

* رفض الحملة الصليبية الجديدة التي يوجهها اليوم العراق الشقي، كما يرفض هذا الحشد من الجيوش والاساطيل الامريكية والاجنبية، والتي تهدد الامن

والمصير العربي.

* الترحيب بمبادرة الرئيس العراقي صدام حسين لاحلال السلام الشامل في فلسطين والخليج والشرق الاوسط. ويندد بالادارة الامريكية التي ترفض ذلك وتتعامل باكثر من مكيال مع قرارات الشرعية الدولية خدمة لمصالحها النفطية ومصالحها في المنطقة، وفي نفس الوقت الذي تمتنع فيه عن تطبيق الشرعية الدولية باستخدام حق القيتو حماية لاسرائيل واحتلالها واجرامها ضد الشعب الفلسطيني والامة العربية.

* التاكيد على مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية المدعومة من عدد من الاشقاء العرب وضرورة استمرار بها لحل المشاكل العربية في اطار البيت العربي ولضمان مصالح وحقوق الجميع بعيدا عن التدخل الاجنبي، ويدين الاصوات التي ترفض هذه المبادرة وتدفع باتجاه تفجير المنطقة والدفع في اتجاه العدوان العسكري الامريكي على العراق الشقيق.

* الدعوة لتعبئة قوى الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده داخل وخارج الارض المحتلة لخوض المعركة المصيرية دفاعا عن امتنا العربية وامنها ووجودها ومستقبلها وصولا لتحرير فلسطين والقدس الشريف، ويتوجه الى جماهيرنا العربية من المحيط الى الخليج لتعبئة قواها لمواجهة هذا الوضع الذي يعصف بالامة العربية ويهدد وجودها، وللتصدي لاي عدوان على امتنا العربية مهما كان مصدره.

* ادانة موقف الحكومة القطرية التي قامت بمبادرة خطيرة تمثلت بطرد عدد من الفلسطينيين وامرهم دون اي مسبب، وان المجلس وهو يحمل الحكومة القطرية المسؤولية الكاملة عن عمليات الابعاد الظالمة لا يملك الا الربط بين هذه وبين عمليات الابعاد والترحيل التي يقوم بها العدو الصهيوني ضد ابناء شعبنا وتشيته وتفرغ نضاله.

* وطالب المجلس القيادات العربية والجماهير العربية باتخاذ الخطوات والوسائل الكفيلة لحماية شعبنا امام هذه الحملة التي بدأتها الحكومة القطرية ضد ابناء الشعب الفلسطيني وفي ظل هذه الظروف الخطيرة التي تمر بها امتنا العربية وشعبنا الفلسطيني بشكل خاص. وقد اقر المجلس سلسلة من الاجراءات لمواجهة هذا الوضع الشاذ والغريب.

وثورة حتى النصر

الدعم كل الدعم للانتفاضة

المشاريع الصغيرة

ودورها في اقامة الاقتصاد الذاتي

برنامجها الاقتصادي، الذي يؤكد على ضرورة بناء اقتصاد الاكتفاء الذاتي كمرتكز لا بد منه في مواجهة التحديات المستجدة وضرورة رفع اساسه نحو تحقيق الاهداف الفلسطينية الاستقلالية.

وانطلاقاً من تقدير اهمية القطاع الصناعي على هذا الصعيد استحوذت مشاريع هذا القطاع على قسط وفير من المجهود الفلسطيني، من اجل توفير سبل دعم هذا القطاع الامر الذي اسفر عن ظهور العديد من المصانع والمعامل والمشغل الجديدة التي اضطلعت بدور هام في توطيد اسس الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

لقد ارتكز برنامج الدعوة لبناء اقتصاد الاكتفاء الذاتي، على قاعدة توسيع المشاركة الجماهيرية لمختلف القطاعات، وترسيخ اسس الكيانية الفلسطينية، وفق منظور علمي يرى ان المهمة الاساس تتجسد في تعبئة جموع الشعب على ان العامل الاقتصادي له صفة مركزية رئيسية أولى في توصيف مدى اكتساب اي كيانية سياسية وطنية مؤهلات ان تصبح دولة، واذا كانت هذه ضرورة بشكل عام، فهي بالنسبة للشعب الفلسطيني ضرورة اكثر الحاحا.

منذ الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع عام ١٩٦٧، وهو يعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاحتلال.

وقد سن الاحتلال العديد من القوانين، واصدر المئات من الاوامر العسكرية واتخذ كافة الاجراءات والتدابير الكفيلة بذلك. وصادر الاراضي واستولى على المياه، وحرّم الزراعة من اهم مقوماتها، وضرب الاقتصاد الفلسطيني بعموده الفقري، مما اجبر الالف من الايدي العاملة الفلسطينية من العمل ضمن المؤسسات الانتاجية والخدمات الاحتلالية، من اجل توفير قوت يومهم فجاءت الانتفاضة لتفك هذا الارتباط القسري بين الاقتصاديين وما ان انطلقت شرارتها الاولى وتطورت اساليب فعاليتها لعب ارباب العمل والتجار والعاملون في القطاع التجاري دورا بارزا الى جانب القطاعات الاخرى من الشعب الفلسطيني في انجاح البرامج الكفاحية للانتفاضة ليس في مجال الاستجابة لنصوص تلك البرامج. وانما في التفاعل معها والاسهام في اغناء مضامينها، وفي معالجة النتائج المادية المباشرة التي يمكن ان تترتب على الصعيدين الاقتصادي الانتاجي، والبطالة ومدلولها الاجتماعي وعندما وضعت الانتفاضة

وسبب طبيعة الاوضاع القائمة بالاراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة لوقوعها تحت الاحتلال، وتعدد الحروب التي يشنها الاحتلال على مختلف القطاعات الفلسطينية. ومن ضمنها القطاع الصناعي. فقد استطاعت بعض المشاريع التواصل والتقدم، في الوقت الذي لم تتمكن فيه بعض المشاريع من التطور رغم ان بمقدورها التطور والتحديث، بإمكانها تجاوز العوامل التي تسببت في جمودها وشل فعاليتها، كان والحالة هذه عدم تمكن القطاع الصناعي براهنية آلية عمله، القيام بالدور المعول عليه القيام به في ترسيخ صرح الكيانية الفلسطينية، المعبر عنها بالسلطة الفلسطينية كبديل لسلطة الاحتلال. لقد انطلقت القيادة الوطنية الموحدة. وقد اشترطت في القطاع الصناعي الفلسطيني القيام بهذه المهمة - من فهم صحيح لحقيقة علمية، تتمثل في اغفال او تجاهل اهمية القطاع الاقتصادي، لان ذلك يوفر القوة الدافعة لدمج القطاعات الجماهيرية المختلفة في الفعاليات النضالية، حيث ان اهم متطلبات ذلك هو الاستقرار النفسي والاجتماعي.

وعلى صعيد اخر فان المهمة المركزية للاقتصاد الوطني هي ولا شك تتجسد في اشادة اساسه المتين بتطوير البنية التحتية للاقتصاد المحلي، بحيث تستطيع هذه البنية ان تكون ملاذا للعاطلين عن العمل، والتي يشكل خريجوا الجامعات وحملة البطاقات الخضراء نسبة عالية منهم، كما ان هذه البنية ستكون الاناء الذي يمكن ان يستوعب الكم الهائل، من العمال الفلسطينيين الذين يتجاوز عددهم ١٢٠ الف عامل، والذين يعملون لدى الورش والمؤسسات وقطاع الخدمات الاحتلالية، وذلك من خلال قدرتها على توفير فرص عمل للمنقطعين عن العمل الآن ووفق قرار الانتفاضة بمقاطعة العمل، او الذين اصبحت امكانية الاستغناء عنهم وارده خصوصا بعد تدفق موجات المهاجرين السوفييت والفلاشا على فلسطين المحتلة.

ان فكره انشاء مشاريع اقتصادية صغيرة، كحل امثل لمعضلتي التشغيل والانتاج، وتحقيق السلطة الذاتية والاعتماد على الانتاج الوطني، والتخلص التدريجي من الاعتماد على الانتاج الاحتلال. هي ولا شك فكرة

ممكنه التنفيذ لكونها واقعية، حيث ان مثل هذه المشاريع لا تحتاج الى رأس مال كبير، كما ان الكادر المطلوب في مختلف مجالات الاختصاص لاداره هذه المشاريع على تنوعها متوفر ويتمتع بكفاءة عالية، كما استطاعت الانتفاضة من صياغة جديدة للمزاج الاستهلاكي لدى المواطنين بما سيفضل الانتاج الوطني على الانتاج الاجنبي، الامر الذي يشكل دعما كبيرا لهذه المشاريع، بما يضمن بقاءها واستمراريتها وتطورها، وهذه المشاريع لا تصلح لنوع من الصناعات فحسب، وانما تصلح ايضا لمعظم الصناعات الغذائية البسيطة التي يحتاجها السوق المحلي باستمرار.

ومن المفيد ان نركز هنا على الصناعات الزراعية، حيث يمكننا استغلال كثير من المزروعات الفلسطينية، وتحويلها الى صناعات غذائية كعصير العنب، والبرتقال وتعليب البندورة والخضروات الاخرى. وكذلك تصنيع المنتجات الحيوانية ايضا.

ومن النتائج الايجابية لهذه المشاريع ايضا حل مشكلة التسويق الزراعي لكميات كبيرة من المنتج الزراعي. الذي يزيد عن حاجة السوق المحلي، ويصعب بنفس الوقت تصديرها وتسويقها الى الخارج. وسيتربط على هذا الامر على الصعيد الزراعي تجنب المزارع الفلسطيني خسائر مادية فادحة. وعلى صعيد اخر يمكننا من خلال المشاريع الصغيرة انتاج الادوات الزراعية واحتياجات البيوت البلاستيكية وخلافها. كما تصلح هذه المشاريع ايضا لصناعات الادوية والمستحضرات الكيماوية والصناعات الخشبية والالبسة والاحذية وغيرها. ولما كان احد اهداف استخدام هذا الاسلوب في القطاع الصناعي هو التشغيل، فان رؤوس الاموال يفترض ان تكون محدودة، ليعاد الى اعتماد المزيد من هذه المشاريع الصغيرة، ولذا فمن الممكن البدء باي مبلغ مهما كان متواضعا لاقامة اي مشروع من هذه المشاريع. ويمكن اشراك مجموعة في رأس مال المشروع اذا ما تعذر على شخص او شخصين القيام به.

ولتشجيع مثل هذه المشاريع تقتضي الضرورة تشكيل جمعيات اقراض للقيام بمهمة الدعم، بحيث يساهم اصحاب رؤوس الاموال في تأسيس هذه الجمعيات واستثمار اموالهم فيها، واقراضها لكل من يرغب في

الانتفاضة .. والبناء التنظيمي

وتشمل هذه اللجان على نوعيين اساسيين :

* القوات الضاربة التي تقود عمليات الاشتباك ضد قوات الاحتلال ، وهي مجموعات قتالية صدامية ، تتولى مهمة المواجهة المباشرة مع قوات العدو . واعتبرها النداء رقم (٢٥) نواة الجيش الشعبي .

* اللجان النوعية التي تعمل على تلبية الحاجات الانسانية التي يقتضيها العمل الانتفاضي ، وقد بدأت بمواقع العمل ، ثم امتدت الى كافة المدن والقرى والمخيمات ، وليغطي نشاطها مختلف مجالات الحياة ، بحيث يمكن القول : انها بمثابة الادارة الوطنية الفلسطينية المستقلة ، كبديل عن ادارة سلطة الاحتلال وقد وصفها النداء رقم (٢٢) بأنها سلطة الشعب البديلة لاجهزة السلطة المحتلة واللجان المعينة .

وعلى الرغم من صعوبة الحصر الشامل لكل هذه اللجان ، الا انه يمكن ذكر اللجان التالية :

التموين ، الاغاثة ، الاسعاف الطبي ، لجان التجار والاعلام والدعم والاستطلاع والحراسة والنشائية والزراعية والعمل التطوعي والتعليم ولجان التضامن مع المعتقلين .

ان هذه اللجان تقوم بتوفير العوامل البنيوية لاستمرار الانتفاضة واستيعاب طاقات وكفاءات الانسان الفلسطيني ، وهو الامر الذي يمثل محور الجهاز التنظيمي للانتفاضة الذي يخلق البنية الاساسية للسلطة الوطنية كبديل عن سلطة الاحتلال ، في ادارة الشؤون الحياتية اليومية الفلسطينية . وهذا يفسر حالة الخوف التي تستبد بسلطات الاحتلال ، والتي انعكست بوضوح في قرار حكومة العدو الذي اصدرته يوم ١٨ آب ١٩٨٨ بشأن منع انشاء هذه اللجان وفرض اقصى العقوبة بحق كل من يخطر فيها او يقوم بساقتها وقد ردت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة على هذا الاجراء الصهيوني بالدعوة الى بناء المزيد من اللجان الشعبية كي تضطلع بأكبر دور في تفكيك سلطة الاحتلال ، وتكريس سلطة الشعب (النداء - ٢٤) .

تميز الاطار الحركي للانتفاضة ، وهي تعبر الفيتها الثانية ، بتجاوز مرحلة الثبات والصمود على الارض ، والانتقال الى مرحلة المواجهة الشاملة .

ولان الانتفاضة حركة شعبية كاملة ، فانه لا بد لها من بناء تنظيمي يأخذ في الاعتبار واقع الشعب الفلسطيني ، بكل طاقته ومخزونه النضالي حتى يصار الى تأطيرها وتفعيلها ، في وجه واقع الاحتلال وسلطته الرامية الى طمس الوجود الوطني الفلسطيني باعتباره يشكل نقيضا له ونقضا لكل قوانينه العنصرية الاستعمارية الاستيطانية .

ومن صلب هذه المعادلة التناقضية تشكل الاطار الحركي للبناء التنظيمي للانتفاضة ، وهو بناء اساسه الاطر الجماهيرية والكادرات الملتزمة والمنتمية لحركتنا والتنظيمات الفلسطينية الاخرى .

لذا فهو بناء قوامه اللجان الشعبية للعمل الاجتماعي ، وحركات الشبيبة الطلابية في الجامعات والمعاهد والمدارس ، وبالتالي فان البناء التنظيمي للانتفاضة لم ياتي من فراغ ، اذ ان هذه اللجان ، وبخاصة في انتفاضة نيسان (١٩٨٢) والتي سبقت الاجتياح الصهيوني للبنان بشهرين فقط لعبت دورا قياديا حاسما في مسيرة هذه الانتفاضة ، مما رسخ فكرة العمل الجماهيري ، وهو الامر الذي مكن حركتنا ان تبدأ عملية الانتقال من التنظيم الطليعي الفتحوي الى التنظيم الجماهيري الواسع .

وقد استمرت ، وتنوعت مجالات مسيرة بناء المؤسسات الجماهيرية في الاراضي المحتلة ، وامتد عملها الى كل موقع وكل قرية ومخيم ومدينة ، وكانت هذه المؤسسات الجماهيرية نواة البناء التنظيمي للانتفاضة ، الذي يقوم على شبكة واسعة من اللجان الشعبية التي تدير العمل اليومي في الاراضي المحتلة ، وفقا للمهام التي تحددها نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة .

احتمالات ظهور ظاهرة التخمة في المشاريع ذات الاختصاص الانتاجي للسلعة الواحدة ، الامر الذي يجعل هذه المشاريع في وضع المضاربة وليس الانتاج . الامر الذي يسبب كساد الانتاج وتعطيل المنشآت عن العمل وفق الخطة المرجوة حيث ستكون والحالة هذه خاضعة لمبدأ الانتاج حسب حاجة السوق ، وهذا ما سيؤثر بدوره على اسعار السلع المنتجة وسيفقد المشاريع جدواها ، وسيؤثر على امكانية استمراريتها في العمل .

ان احتمال حدوث مثل ذلك ممكن الا اذا ما توفر في الخطة الاقتصادية ما يحول دون ذلك . وان الحل الامثل على هذا الصعيد . هو اعتماد مبدأ التنسيق والزام احترام هذا المبدأ اجتماعيا ، وفق اساليب مختلفة كالتنسيق المباشر بين اصحاب المشاريع وتوجيهها الى ضرورة تخصيص مشاريعها الانتاجية .

لاشك ان هذا الامر بسبب ما يحتله من اهمية خاصة يقتضي تشكيل مجلس اقتصادي وطني يشرف على اقامة مثل هذه المشاريع ، وعددها وتحديد نوعية انتاجها بحسب حاجات السوق المحلي والضروري منها .

كما ان هذا المجلس في حال قيامه يمكنه متابعة الظروف الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني ويضع طرائق وكيفيات حلول المشاكل التي تفرزها هذه الظروف وفق مقتضيات المصلحة الوطنية العليا .

ان هذا الامر ممكن تحقيقه بسهولة لكون شعبنا ملئ بالخبرات والكادرات التي اثبتت كفاءة عالية وحقت نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي الصناعي ، وان هذا المجلس في حالة قيامه يمكن ان يكون بمثابة هيئة استشارية اقتصادية لاصحاب القرار الاختصاصي في القيادة الفلسطينية .

واذا كانت ظروف الاحتلال قد حالت دون تشكيل مثل هذا المجلس ، فيمكن نقل مهامه الى لجنة اقتصادية تكون مهمتها الاساسية التنسيق بين المشاريع الاقتصادية الصغيرة بما يتلاءم والمصلحة الوطنية ، ومقتضيات وجود بنية تحتية اقتصادية سليمة .

هذه افكار تساهم في بناء وتأسيس اقتصاد فلسطيني سليم تحت الاحتلال .

الاقتراض لانشاء مشروع اقتصادي صغير ، ومع توفير تسهيلات في التسديد على مدى زمن طويل ، وان قيام مثل هذه الجمعيات ، بالامكانيات والظروف المتاحة ممكنة ، كما يمكن ايجاد صيغ للتنسيق مع مؤسسات اقراض غير عربية ، لتقديم قروض بشروط سهلة ، لدعم مثل هذه المشاريع شرط اثبات الجدوى الاقتصادية لها .

ولتحقيق الاهداف الراهنة والاستراتيجية من المشاريع الاقتصادية وفق هذا الاسلوب ، تقتضي الضرورة الحرص على توفير شرط التكاملية ، بينها عند البدء بعملية التفكير في انشائها ، فمثلا يمكن ان يقوم مشروع اقتصادي صغير في منطقة ما حسب توفير المادة التي تدخل في اختصاص صناعة تلك المنشأة .

ولما كانت الصناعات الزراعية هي الاساس ، فعلى ضوء هذا الفهم ، يمكن اقامة مشروع في الخليل مثلا لانتاج مختلف المشتقات من العنب ، كالعصير والمربى وخلافه .

كذلك توظيف جانب من نشاط المنشأة لانتاج عصير البندورة ورب البندورة وغيرها ، وذلك تبعا لازدهار زراعة البندورة في المنطقة ايضا وهكذا دواليك ، اي بمعرفة طبيعة وحجم الانتاج الزراعي لاي منطقة ، مع الضرورة مراعاة طبيعة السوق من خلال الاعتماد على دراسة جدوى اقتصادية لكل المشاريع ، وذلك بتقدير تقريبي لعدد مستهلكي السلعة ومعرفة حجم الاقبال على الصناعة المنافسة . وكذلك دراسة امكانية التصدير من السلعة المنتجة .

وفي هذه الحالة مطلوب من القيادة الميدانية ، ان تعمل على اختراق الحاجز النفسي ومساعدة المواطنين على تجاوز فكرة الخوف من الفشل ، ان مثل هذا لا يحتاج الى اكثر من مبادرة محسوبة ومضبوطة وفق اسس ومعايير اقتصادية واضحة تتوخى ان تكون مؤهلة للقيام بدور طلائعي لمعرفة ما يريد الاهالي . وماذا يفضلون وما يحتاجون في وقت معين او في كل منطقة على حده .

ان ضمان تحقيق الجدوى المرجوة من اعتماد هذا الاسلوب ، في ترسيخ البنية التحتية للاقتصاد الوطني ، يجب ان تجري اقامتها على اطار واسع في مختلف البلاد ، وفق تخطيط دقيق وشمولي وهادف تشغيليا وانتاجيا ، وذلك ضروري من اجل اغلاق الباب امام

قمة هلسنكي وحضور القضية الفلسطينية

وبهذا الموقف تعززت مكانة الاتحاد السوفيتي كقطب اساسي في حل المنازعات الدولية والاقليمية بمشاركة مع الولايات المتحدة الامريكية . وقد استطاع الرئيس غورباتشوف في قمة هلسنكي ان يثبت حالة التمايز التي يتفرد بها الاتحاد السوفيتي عن الولايات المتحدة خاصة فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط الاساسية، قضية فلسطين .

ويمكن القول ان السوفييت اثبتوا لأول مرة وبشكل لا يقبل الشك ان امريكا تقرر لهم بدور طويل الامد في الخليج وفي الشرق الاوسط مع المساعدة في تطوير ميكل اقليمية وحل النزاعات في المنطقة تدريجيا . ولقد شطب السوفييت الهدف الامريكي الصهيوني الذي كان يستبعد مشاركتهم في حل اي من القضايا سواء عبر المؤتمر الدولي او الاتصالات المباشرة . ويمكن القول ان اختفاء مصطلح حقوق الانسان من جدول اعمال القمة كان له الاثر في خلق حالة التجانس السوفيتي الامريكي في هذه المرحلة خاصة بما يتعلق باليهود السوفيت .

ولهذا فقد اختفت صفقات المقايضة التي كانت تحكم القمم السابقة وسيطرت حالة توزيع الادوار . فالاتحاد السوفيتي اصبح بعد ان تم نزع صاعق الانفجار مرحليا مكلفا بتكثيف اتصالاته مع العراق من اجل الدفع باتجاه حل سلمي لازمة المتفجرة، في حين خرج بوش من اللقاء بعد ان حمل صاعق الحرب في جيبه على الرغم من تأكيد الرئيس غورباتشوف على انه لا حرب الا تحت راية الامم المتحدة .

وقد تسلم الرئيس غورباتشوف في مهمته بالاتصال والحوار مع العراق بموقف يكاد يلتقي مع مبادرة الرئيس صدام حسين التي دعت الى ربط كل قضايا الشرق الاوسط وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بها مع بعضها البعض .

لقد فرضت القضية الفلسطينية نفسها في قمة هلسنكي بشكل واضح وباعتبارها قضية عادلة لا يمكن

حيث ان خدعة الضربة الامريكية القاضية لم تنطلي على الرئيس صدام حسين ، فلم يرف له جفن من خوف او جزع على الرغم من نداءات ذوي الركب المصطكة والطالبيين منه التسليم والركوع حفاظا على العراق على حد قولهم ، فقد وجد الرئيس الامريكي جورج بوش نفسه في موقع الحرج . فالحرب النفسية التي شنها والحشد البري والبحري والجوي الذي قام به ، والحاح "امريكان امريثيل" و"عرب امريكا" عليه بتخليصهم من هذا الكابوس الذي القاه صدام حسين على صدورهم . كل هذا يحتاج الى الخروج من المأزق بشيء من ماء الوجه دون اشعار الآخرين بعجز امريكا . كان الحاح كيسنجر ، السياسي المخضرم واستاذ عدد من الاركان الفاعلين في ادارة بوش ، على الاسراع بالضربة القاضية قبل فوات الاوان ، يدفع الرئيس بوش الى مخرج اكثر اقناعا من مجرد تمويه تكتيكي او تبرير ساذج . ولم يجد بوش امامه سوى اعادة الاعتبار للقوة التي كانت عظمى في عصر الحرب الباردة . اما وقد بدأت الحرب تصطلي بنيران شمس الصحراء فقد كان اندلاعها بدون غطاء سوفيتي يعني احتمال تدمير كل ما حقته الولايات المتحدة من محاولة التفرد والهيمنة خلال عقود . وعلى الرغم من قدرة امريكا على خلق حالة اصطفا الى جانبها بدرجات متفاوتة من الحماس والاندفاع من دول اوربا وبعض العرب ، فان الرئيس بوش وجد نفسه مضطرا للاتصال بالرئيس غورباتشوف والطلب بعقد قمة عاجلة علما ان هذا الاتصال قد تم بعد اعمال استغرق شهرا كاملا على حدوث الازمة . وعليه ، فان الرئيس غورباتشوف مدين عمليا للرئيس صدام حسين ولشجاعته وصموده وعدم اهتزاز اعصابه امام قرعة السلاح الامريكي .

فبهذا الموقف الصامد فرض صدام حسين على الولايات المتحدة ان تشرك معها الاتحاد السوفيتي بصفته قوة عظمى وليس مجرد تابع كبقية دول اوربا .

قدم المساواة، كما وعلينا ان نبذل مجهودا اكبر . وهذا ما تثبت لنا احداث الخليج . كما وعلينا ان نخلق نظام وضمانات تعنى بمصالح الشعوب ، ولذلك نعتبره امرا غاية في الاهمية . وانني ارى ان هنالك صلة فيما بين الموضوعين لان الفشل في ايجاد حل لمنطقة الشرق الاوسط قد يؤثر على حل الازمة التي نعالجها هنا .

لقد فرضت القضية الفلسطينية نفسها . واعاد السوفيت فرض انفسهم على خارطة العالم بشكل فرض على الدور الاوروبي حالة التراجع امام اتفاق القطبين على قيامهما بدور اساسي في حل الازمة ولا يمكن ان يعاد الاعتبار للدور الاوروبي الذي يتفق مع الموقف السوفيتي في الربط بين القضية الفلسطينية وقضية النفط الا عبر المؤتمر الدولي . لقد كان الرئيس بوش يدرك انه لا يستطيع تبرير تقاعسه او عجزه عن توجيه الضربة القاضية التي هلت لها اجهزة اعلام امريكية وعربية واوروبية الا باستخدام الكايخ السوفيتي الذي يعيد الى الازمان مرحلة الحرب الباردة .. وتهديد العالم . بحرب مدمره .. لقد سبق طلب الرئيس بوش بعقد قمة هلسنكي تصريح لرئيس الاركان الامريكي كولن باويل في كلمة القاها في المؤتمر السنوي للفيلق الامريكي في ٣٠ آب ١٩٩٠ جاء فيه :

" ان الاتحاد السوفيتي هو الدولة الوحيدة التي تستطيع ان تدمرنا في ٣٠ دقيقة بالاملحة النووية ، ويجب ان لا تغيب عن ناظرنا تلك الحقيقة البسيطة . ولهذا السبب فنحن نواصل المعركة من اجل طائرات ال B-2 وكذلك تحديث نظم الدفاع البرية ، والنظم التي لها قواعد بحرية ، ومبادرة الدفاع الاستراتيجي الواعده ، ان احتياجاتنا الدفاعية الثابتة هي ان نتأكد اننا لن نأتي في المراقبة الثانية عندما يكون الامر متعلقا بامسلة الدفاع الاستراتيجي النووية .

واذا ما ربطنا هذا التصريح بالتصريحات التي صدرت عن قيادة الجيش السوفيتي الاحمر التي تحذر من انتشار القوات الامريكية بهذا الحجم جنوب الاتحاد السوفيتي ، ندرك جيدا ان قمة هلسنكي كانت الطريق الوحيد القادر على انقاذ بوش من ورطة اندفاعه الصاخبة ، واعطائه فرصة للتنفس والقاء خطاب حول الصبر والصمود امام الكونغرس مع الاشارة على امتلاكه لخيار الحرب اذا اقتضت الضرورة .

تجاهلها على الرغم من تضخيم امريكا لازمة الحالية ومحاولتها طمس معالم القضية الرئيسية . الا ان اصرار السوفيت على اعتبار القضية الفلسطينية جذر لمشاكل وازمات الشرق الاوسط والطلب على لسان وزير الخارجية السوفيتي شيفرنادزه قبل انعقاد قمة هلسنكي بعقد مؤتمر دولي لحل هذه القضية وكذلك تأكيد الرئيس غورباتشوف على اهمية الحل الشامل لكل القضايا ، فرض على الرئيس بوش التسليم باهمية القضية وضرورة حلها ولكنه لم يسلم باوليتها او بتزامنهما مع ازمة الخليج الراهنة .

لقد جاء رد الرئيس بوش على تعليق دوريس اغازاريان مراسله وكالة الانباء الفلسطينية "وفا" في هلسنكي حول ذكره " بانه يعجز عن رؤية اي صلة ما بين القضية الفلسطينية والوضع الراهن " بقولها " انني اود معرفة لماذا الى " هذا الحد مهم ان تطبق قرارات الامم المتحدة في هذا الامر بالذات ، بينما تم تجميد القرارات الاخرى والتفاوضي عنها وامالها طوال هذه المدة ؟ .. " وازافت المراسله " انني ارى شخصيا ان القضية الفلسطينية وازمتها تحتاج لان تولي القوى العظمى لها اهمية اكثر من اي وقت مضى " ...

رد الرئيس بوش قائلا " انني موافق بانها بحاجة لذلك ونحن مهتمون جدا بتطبيق قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ . وقد حاولنا جاهدين كما حاولت القوى الاخرى لعدة سنوات . لكن الحقيقة القائمة هي ان القرار لم يطبق وهو الداعي للانسحاب الى حدود آمنة ومعترف بها ، وعلى ذلك ان يتم . كما وارجو ان نكون العامل المساعد في ذلك لكن هذا لا يعني ان نقف مكتوفي الايدي كالمتفرجين في وجه عدوان غاشم ضد الكويت ، وقد تحركت الامم المتحدة ويجب ان تطبق قراراتها كما هي دون ان يتم ربطها بمسائل اخرى غير محلولة (معلقة) لكنني اؤكد موافقتي التامة على اهمية المسألة ومن الضروري ان يتم حلها وآمل ان يكون ذلك عاجلا وليس اجلا " .

هكذا كانت نظرة الرئيس بوش للامور . نظرة احادية الجانب . تحشد الاساطيل للقرار الذي تريد وتعلق على الرف القرار الذي لا تريد . اما تعليق الرئيس غورباتشوف حول نفس الموضوع فقد جاء فيه " اني ارى بان كل ما يحدث في الشرق الاوسط يعطينا ، وكلها على

العراق وايران من الشقاق الى الوفاق

لم تأت دعوة آية الله على خامنئي خليفة الامام الخميني الى الجهاد لتحرير الاراضي المقدسة من الوجود الامريكي من فراغ. لقد سبقها سلسلة من المواقف والتصريحات والاجراءات التي ابتدأت من مبادرة الرئيس العراقي صدام حسين الموجهة الى الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني.

كانت الاستجابة الايرانية للمبادرة تشكل في نظر الامريكان ومن الاله في حملتهم الصليبية الجديدة شجرة كبرى في الحصار المفروض على العراق. ولهذا دفعت امريكا عملاءها من عرب ومسلمين للتحرك فوراً الى ايران لاقتناعها بعدم الاستجابة لمبادرة العراق وللوقوف في صف القوى المحاصرة له. وكما تحركت تركيا وباكستان في محاولة لاغراء ايران بالاموال كما فعلت كل منهما وقبضت ما قبضت نتيجة موقفها التابع لأمريكا، فقد تحركت سوريا ايضاً. وحيث ان سوريا كانت البلد العربي الوحيد تقريباً الذي ساند ايران اثناء الحرب الايرانية العراقية فان من المفروض ان تكون له دالة اكبر على ايران من حيث تقديم النصيحة برفض المبادرة العراقية. وقد حمل السيد عبد الحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية السورية معه كل المبررات الأمريكية التي تغري ايران برفض المبادرة حيث ان خدام كان يقدم بناء على وعود امريكان رأس صدام حسين للايرانيين على طبق من ذهب. ولقد اعتبر خدام ان التجاوب الايراني مع المبادرة سينقذ صدام من السقوط الحتمي حيث ان ايران بمجرد موافقتها على انسحاب الجيش العراقي من اراضيها المحتلة ستحرر للعراق جيشاً قوامه سبعة عشر فرقة، سبعة منها تنتشر على الارض الايرانية المحتلة وعشرة فرق مساندة. كما ان الافراج عن سبعين الف اسير عراقي سيعزز الجيش العراقي بثلاثة فرق اخرى.

كان منطق الحقد الذي يتحدث به خدام ينسب طبيعة واولويات العقيدة الايرانية. فأمريكا بالنسبة لايران هي الشيطان الاكبر، ومن يقاتل الشيطان الاكبر.. او من يقاتله الشيطان الاكبر لا يجوز للايراني ان يقاتله الى جانب هذا الشيطان. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الايرانيين على حد قولهم يعادون آل سعود حكام السعودية اكثر من معاداتهم لصدام حسين. وهم يعتمدون في ذلك على فتوى للامام آية الله الخميني اطلقها بعد مقتل الحجاج الايرانيين في مكة فحواها: "اننا قد نتسامح مع صدام حسين ولكن لا يجوز لنا ان نتسامح مع حكام السعودية، فصدام حسين قاتلنا في حرب رجل لرجل، ولكن السعوديين قتلوا حجاجنا العزل بجيشهم المدجج بالسلاح" علاوة على ان الايرانيين يعتقدون ان السعوديين هم السبب الاساسي في اطالة الحرب نتيجة دعمهم لصدام حسين على امل تدمير العراق وايران واستنزاف طاقتهما.

من الطبيعي ان لا يعجب السيد عبد الحليم خدام بالرؤية الايرانية الجديدة تجاه ازمة الخليج. وقد سارع الايرانيون واخبروه ان جوهر المبادرة العراقية هو استجابة لما كانوا يطلبونه من العراق، وهم يعتقدون ان هذا هو الوقت المناسب لتحقيق ما يريدون بحيث يحفظوا نتيجة متوازنة للسحب التي خسروها. كما قالوا ان ما يعرضه صدام حسين هو الانسحاب من الاراضي الايرانية التي يحتلها. وليس من العقل في شيء ان يرفض الانسان ان ينسحب من ارضه المحتلة عدوه الذي يحتلها. وقال الايرانيون لخدام.. اذا عرض عليكم الاسرائيليون ان ينسحبوا من الجولان.. اياكم ان تقولوا لهم لا.. وان تطلبوا منهم ان يستمروا في الاحتلال، فهذا موقف ضد المنطق السليم. اما الجزء الاخر المتعلق بالاسرى فان المنطق الانساني بعد ان

اتفقنا مع العراق على انتهاء الحرب ان يعود الاسرى الى عائلاتهم وان لا نكافي تضحياتهم ومعاناتهم بالمزيد من ابقاءهم في الاسر. فهناك اكثر من اربعين الف عائلة ايرانية يتطلعون الى اللحظة التي يلتقون فيها بأبنائهم المحررين.

لقد فشل خدام في تعطيل المبادرة العراقية، ولقد ذكره الايرانيون بتلك الوعود والمعلومات المتلاحقة التي كان السوربون يزودون بها الايرانيين عن مواعيد متلاحقة لسقوط صدام حسين ومحاولات الانقلابات الوهمية التي كانت احد الاسباب الاساسية في اطالة زمن الحرب. كان الخط السوري السعودي مدعوماً من امريكا والسوفيت هو الذي لعب الدور الاساسي في العمل على تحطيم البنية الاقتصادية للعراق وايران على حد سواء. ولكن العراق استطاع بالاعتماد على الذات في تطوير صناعاته العسكرية ان يحقق انتصاراً اصبح يشكل الان مصدر خطر على مصالح امريكا وعلى وجود كيائها الصهيوني الذي يحتل القدس. ولم يكن غريباً ان يجد الايرانيون انفسهم مع العراقيين في خندق واحد. فالشقاق الذي رسخه بينهما اعداء العروبة والاسلام اصبح الآن يتكشف بعد ان توجه العراق بحزم ضد الكيان الصهيوني وضد تواجد الاساطيل الامبريالية التي تعمل على فرض هيمنتها على الخليج الاسلامي لتأمين مصالحها النفطية بالكميات التي تريدها وبارخص الاسعار.

لقد عاد خدام من ايران يجر اذيال الخيبة بعد ان اتضح له بشكل واضح ان ما يجمع بين ايران والعراق هو حالة وفاق بعد الشقاق.. فالعراق يطالب بسحب الاساطيل الامريكية وهذا مطلب ايراني.. والعراق يطالب برفع اسعار النفط وتحديد كميات الضخ بناء على قرارات الاوبك وهذا ايضا مطلب ايراني. والعراق يطالب الجيوش الامريكية المتواجدة على الارض العربية المقدسة بالانسحاب وهذا مطلب ايراني.. وفوق كل هذا يطالب العراق ويعمل على نصرة الانتفاضة المباركة ونصرة شعب فلسطين المجاهد ويستعد عملياً ليفرض على الكيان الصهيوني الانسحاب من الاراضي المحتلة وتحرير القدس، وتحقيق الاهداف الفلسطينية والعربية.. ودحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني. وهو ما يعني في محصلته النهائية التاريخية تحرير فلسطين واقامة الدولة

الديمقراطية الحرة المستقلة.. وان ما يعلن الايرانيون انه الهدف المقدس لثورتهم الاسلامية هو تحرير القدس وفلسطين وهذا ما دفع آية الله خالقي ان يصرح قبل يوم واحد من تصريح آية الله علي خامنئي بالدعوة الى قيام حلف عسكري واقتصادي بين ايران والعراق مبينا ان مهمة هذا الحلف هو مواجهة اسرائيل. كما دعى الى تشكيل مجموعات فدائية انتحارية تكون مهمتها مهاجمة القوات الامريكية في السعودية ودفعها هناك.

ان جوهر الموقف الايراني يتلخص في تصريح آية الله علي خامنئي وتكمن اهمية دعوة آية الله علي خامنئي للجهاد بانها تعتبر فتوى شرعية بحكم موقعه كخليفة للامام الخميني.. وقد جاء في دعوته.. قوله "ان محاربة العدوان الامريكي على الاراضي المقدسة يعد جهاداً وفرض عين على كل مسلم.. وان كل من يقتل في هذا الجهاد هو شهيد في سبيل الله".

كما اتخذ آية الله علي خامنئي موقفاً حاسماً ضد دعوة بيكر اقامة حلف امني في المنطقة وقال ان المسلمين لن يسمحوا لامريكا باقامة اي حلف او شبكة دفاعية او امنية في المنطقة، ولا يحق لامريكا ان تحشد قواتها في منطقتنا، كما لا يحق لها ان تتحدث عن ضمان امنها، لان هذه الامور من اختصاص دول المنطقة).

ومن هذه المواقف يتضح بوضوح ان مبادرة الرئيس صدام حسين والتجاوب الايراني مع هذه المبادرة قد حقق ضربه للتخالف غير المقدس الذي تلممه امريكا ضد العروبة والاسلام.. ولا تزال امريكا الامبريالية تبذل جهدها لاعادة الشقاق بين ايران والعراق. وهذا ما حدا بها الى ارسال وزير خارجيتها جيمس بيكر للطلب من الرئيس السوري حافظ الاسد ان يبذل جهده لتغيير موقف ايران. ومن المتوقع ان يطير الاسد بنفسه الى طهران حاملاً معه قرارات امريكية مغرية لاعادة جميع الودائع الايرانية التي كانت مجمدة منذ اندلاع الثورة في حال موافقة ايران على تطبيق الحصار على العراق.. ولكننا ندرك ان الموقف الايراني المبدئي لن تغريه هذه التفاهات. وان الهزيمة الحتمية لغزوة الامبرياليين وحلفائهم ستحقق على ايدي جماهير امتنا العربية والاسلامية وكل الاحرار والشرقاء في العالم.

لماذا انتصرت فيتنام ؟ ولماذا سينتصر العراق ؟

تجميع الاساطيل الحربية الاميركية والغربية في مياه الخليج العربي وفوق ارض شبه الجزيرة العربية المقدسة .. ماذا لنا ان نقول .. هل نحن امام فيتنام جديدة في العقد الاخير من القرن العشرين وفي ظل مرحلة انتهاء الحرب الباردة ... ؟

يقول الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر:

"انها المرة الاولى التي تكون فيها استراتيجيتنا منفصلة وماخوذه بمعزل عن اعتبارات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي" وهو يجد في هذا الانتشار والتمدد العسكري الاميركي في المياه والاراضي العربية تحقيقا لفكرته المعروف بـ "مبدأ كارتر" والتي كان يقلقها ويعترضها في السبعينات وجود "العلاقات السوفيتي" وسياسته الشرق اوسطية القائمة على رفض الاستفراد الاميركي بالمنطقة ومصادر الثروة ومنايع النفط فيها. والان، وقد تغيرت المعادلات، فان ما يقلق واشنطن هو بروز قوة عسكرية عربية رادعة قادرة على استقطاب عربي واسع باتجاه صيانة المصلحة العربية العليا من خلال التحكم بمقدرات هذه المصلحة وثرواتها الطبيعية وبالذات النفطية منها انتاجا واسعارا، وبالتالي فرض حل لازمة الشرق الاوسط وجوهرها قضية الشعب العربي الفلسطيني بما يضمن حقوقه الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف،

في ١ ايار/مايو ١٩٧٥، انتهت "حرب فيتنام" بعد ان استغرقت اكثر من ثلاثة عقود، هزمت فيها ثلاث من اعلى القوى الاستعمارية في العالم وهي على التوالي: اليابان وفرنسا .. والولايات المتحدة الاميركية. وجسد شعب فيتنام بصموده ومواجهته ثم انتصاره نموذجا كفاحيا رائعا في مقاومة المعتدين تحت شعار: النصر او الموت. فكان النصر حليف هذا الشعب، فيما كانت الهزيمة للمعتدين الذين خيل لهم ان بمقدور وحشيتهم وفاشيتهم تركيع شعب فيتنام، ولجم تطلعاته في الحرية والاستقلال والتقدم. لكن فيتنام البطلة صمدت وقاومت وثابتت، ولم تهتز امام جبروت قوة الاستعمار وبطشه وجرائمه، وامام كل اشكال التضيق والحصار الاقتصادي لتجويع شعب فيتنام. وبصمود هذا الشعب تحولت قوة الاستعمار المادية وقوانينه العنصرية في (التفوق والسيطرة والمصلحة) الى نقطة ميته على ارض فيتنام.

واليوم، وامام هذا التدفق والتمدد العسكري الاميركي ومعه قوات حليفاته الاطلسيات، والى جانبها بعض من قوات جيوش انظمة عربية وما رافق هذا التمدد من حرب اعلام وتشويه وتزوير، وحرب اقتصادية لتجويع الشعب العراقي على ايقاع قرع طبول الحرب عبر

في العودة وتقرير المصير واقامة دولة فلسطين، والتي هي بكل المعايير الوطنية والقومية والانسانية جوهر ومرتكز المصلحة العربية العليا.

وبعيدا عن محاولات طمس الحقائق وعمليات التشويه والتزوير، فان الانتشار العسكري الاميركي والاطلسي ليس مرده وصول القوات العراقية للكويت، بل صيانة المصالح الاميركية في المنطقة وبالذات النفطية انتاجا واسعارا. لذلك فان الاحتلال العسكري الاجنبي (الاميركي - الاوروبي) للارض والمياه العربية في الخليج وشبه الجزيرة العربية يقع في سياق الاستراتيجية الاميركية القائمة على مبدأ كارتر الذي يعني ان هذا الانتشار العسكري هو لفرض محدد، هو في القاموس الاميركي "حماية المصالح الحيوية الاميركية"، وما عدا هذا الغرض فهو ذريعة لهذا الانتشار العدواني الاحتلالي الجديد .. فالمصالح الاميركية في الخليج هي: النفط واستمرار تدفقه على الغرب وبلاسعار التي تناسب الالة الصناعية الغربية وليس اي شيء اخر. لذلك فهو عمل ينبع من صلب الاستراتيجية الاميركية، ويصب في خانة رصيد حسابها الخاص، ان ذلك يجيب وبشكل مفهوم وواضح تماما على السؤال التالي:

لماذا القت واشنطن بكل ثقلها العسكري على هذا النحو... وهو الاكبر من نوعه منذ نهاية حرب فيتنام، الاول من نوعه، كما ونوعا، في ظل عصر انتهاء الحرب الباردة ؟...

واستتباعا لهذا السؤال الرئيسي، يبرز سؤال آخر هو:

ما هي السيناريوهات المحتملة لممارسة الخيار العسكري الذي يشير اليه هذا الحشد الاميركي والاطلسي الهائل في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ؟...

ان القاسم المشترك لمناقشات الخبراء العسكريين الاميركيين والاوروبيين هو الاجماع على ان المواجهة العسكرية التقليدية في البر سوف تحسم لصالح العراق، لانه الاقوى معنويا، والاكثر خبرة قتالية، والادري "بشعاب مكة". هنا ينتقل هؤلاء الخبراء الى طرح سيناريو القصف عن بعد بالصواريخ والطائرات، مع تجنب الاشتباك

الارضي (الجهي) المباشر مع القوات العراقية الاكثر في عددها والاقوى في معنوياتها بالاضافة الى امتلاكها اسلحة متطورة، وكافية لردع الاميركيين وحلفائهم وانتال هزيمة مهينة بهم سيذكرها التاريخ، وهي هزيمة سوف تعجل باضعاف الدور الاميركي مع طوابع القرن الحادي والعشرين وتعزيز دور اوربوا المتحدة بشكل عام، والمانيا الموحدة واليابان بشكل خاص، وهو عكس ما تسعى اليه واشنطن.

ثم ان القصف الصارو الجوي يعني مهاجمة اهدافا استراتيجية عراقية (عسكرية - اقتصادية - علمية) ولكن هل هذا ممكن وميسور ومتاح .. ثم هل سيحول ذلك دون الحاق دمار مماثل بالمصالح الاميركية وخاصة وبأس هذه المصالح وحاميتها الكيان الصهيوني، اضافة الى منشآت الدول التي ينطلق منها العدوان ؟...

الجواب هو بالتأكيد:

ان اي قصف للمنشآت الحيوية والاستراتيجية العراقية. سوف يشعل حربا شاملة تفضي الى "التدمير الشامل المتبادل". عسكريا واقتصاديا وببيئيا.

هذا هو المأزق الاستراتيجي الذي يواجهه عملية ممارسة الخيار العسكري من قبل القوات الاميركية والاطلسية.

اذن ما العمل ؟

هل يقدم بوش على الخيار النووي الجواب:

ان اللجوء الى هذا الخيار سوف يقود العالم الى كارثة تفضي الى حرقه وفق سياسة الوفاق والانفراج الدولية. واذا كانت قمة هلسنكي قد اقضت مسألة الخيار العسكري التقليدي، وافسحت المجال امام عملية تواصل مسعى الحل السياسي لتطور ازمة الخليج، فانها، بالضرورة وسواء بسواء، قد نزعت فتيل اي مواجهة عسكرية مهما كان شكلها او نوعها او مستوى تطورها العلمي والتكنولوجي: اكانت تقليدية او نووية، نظرا لمحاذيرها التي لا يعلم بها الا الله.

وايا كانت الخيارات المطروحة ازاء تطور الازمة في الخليج وشبه الجزيرة العربية: العسكرية والسياسية، ومهما كانت سيناريوهات الخيار العسكري سواء

استعراض القوة (الضغط - الابتزاز) أو استخدام القوة (التدمير - الإبادة)، فإن معادلة الصراع تحتكم إلى منطقين: منطق الشعوب وحققها في الحرية والاستقلال والتحرر والتقدم، ومنطق الذئاب الاستعماريين في اصرارهم على استعباد الشعوب والتحكم في مقدراتها ومصائرها وثرواتها.

ولعل ما قالته ثورة فيتنام من دروس وعبر منذ ربع قرن ينبغي التوقف عندها وشيخ الحرب الاستعمارية الجديدة يلف منطقة خليجنا العربي وشبة جزيرتنا العربية...

واول ما يجب ان نستوعبه من الدرس الفيتنامي .. ان الاستعمار الاميركي بكل ما بحوزته من ترسانة مسلحة فائقة التقدم والتطور التكنولوجي ، ليس قوة اسطورية لا تقهر او تهزم، بل على العكس من ذلك تماما، وليس على يد قوة ذرية عملاقة، ولكن بسواعد وقبضات مناضلي شعب صغير متواضع الامكانات.

ويكفي في هذا السياق ان نعرف بان الادارة الاميركية حشدت في فيتنام نحو (٥٤٣) الف جندي اميركي اي نحو ٣٠٪ من قوة الجيش الاميركي كله. بالإضافة الى اكثر من مليون جندي من قوات نظام سيجون العميل، الى جانب نصف مليون جندي اخر من الدول الحليفة التي اشتركت مع القوات الاميركية في مواجهة ثوار فيتنام، يضاف الى ذلك ان سلاح الجو الاميركي استخدم كل انواع الطائرات وحدث ما انتجت المصانع الحربية الاميركية من طائرات وادوات قتل وفتك ودمار. ويكفي ان نقول: ان سلاح الجو الاميركي قام باكثر من مليوني غارة على شعب فيتنام تم خلالها اسقاط اكثر من سبعة مليون طن من القنابل اي ما يعادل (٢,٥) مره من القنابل التي استخدمت على امتداد سنوات الحرب العالمية الثانية. هذا اضافة الى (١٩) مليون جالون من المواد الحارقة والسامه.

اما قائمة الخسائر الاميركية حسب التقديرات الاميركية فقد كانت (٥٦) الف قتيل وما لا يقل عن ربع مليون جريح ، كما فقدت اميركا (٨) آلاف طائرة ، كما

كلفت هذه الحرب الخزينة الاميركية ما يزيد عن (١٥٠) مليار دولار (مع ملاحظة ان العدوان الاميركي الجديد ضد منطقتنا العربية مدفوع بالاجر وتمت تغطية تكلفت من قبل بعض دول منطقة الخليج) .. ومعنى ذلك ان الولايات المتحدة استخدمت كل ترسانتها العسكرية : جنودا واسلحة وعتادا وتمويلا ، ومع ذلك استطاع شعب فيتنام ان يهزمها .. هذا الشعب الذي لم يكن يمتلك قبله ذرية ولا طائرات فانتوم.

ثانياً: ان التوازن الدولي لا يمنع شعبا توفرت له الارادة من مقاومة الاحتلال ومواجهة العدوان والتصدي له، لقد شهدت ثورة فيتنام كل مراحل التطور الذي مر بها تاريخ التوازن الدولي المعاصر ابتداء من انفراد الولايات المتحدة لسنوات عديدة بالقوة الذرية ، ثم مشاركة الاتحاد السوفيتي لها، فالحرب الباردة ، وانتهاء بسياسة الانفراج والوفاق الدولي.

هذه الثورة على الرغم من كل اجواء هذا التوازن واختلاف مراحل وموازينه وقواضيه ومعاييره استمرت وتواصلت وانصهرت وحقت اهداف شعبها في الحرية والتحرير والاستقلال.

وقد اوضحت التجربة الفيتنامية ان التوازن الدولي قيد على القوى العظمى في علاقاتها مع بعضها البعض، ولكنه لا يمثل قيда على الشعوب الطامحة الى الحرية والتحرر من نير وبطش قوى الاستعمار. ومن هذه الزاوية (الفيتنامية أمس - والعراقية اليوم) فان التوازن الدولي لا يمثل قيда الا على من لا يفهم قوانين الحركة في اطاره. او من لا يملك ارادته والقدرة على الحركة ، وبالتالي فالتوازن الدولي ، ومن ثم فان القانون الدولي باحكامه ومبادئه، وميثاق الأمم المتحدة لا يمنع ولا يحول دون ممارسة الشعوب لحقها في الحرية والتقدم والسيادة والاستقلال ، بل ان كل الوثائق الدولية وجدت، اصلا ، من اجل ضمان وتأمين ذلك. ولكن على هذه الشعوب ان تمتلك الارادة وان تمتلك الرؤية الصائبة لمصلحتها وان تمارس الآليات الفاعلة لتحقيق ذلك.

لقد اكد مار تطور الازمة في منطقة الخليج العربي، ولا نشك ، لحظه، ان العراق ، شعبا وقيادة وحكومة ،

ومعه القوى العربية الحية والفاعلة (الشعبية - الرسمية) يمتلك بالارادة ويمتلك الرؤية والآليات وادوات المواجهة وادارة الصراع ومواجهة هذا العدوان الاستعماري الجديد.

ثالثاً: ان الانسان هو العامل الحاسم ، وليس القوة المادية ، في تحقيق الانتصار.

فشعب فيتنام لم تكن لديه الطائرات ولا الاسلحة المتطورة والحديثة ، لقد حارب مقاتلوه بدون غطاء جوي سنوات وسنوات وبذلك كانوا يزحفون باتجاه تحرير الجنوب الفيتنامي وتحت الآلاف من غارات الطائرات الاميركية ، وبدون حماية جوية على الاطلاق ، اذ لم يدخل مصطلح الغطاء الجوي القاموس الفيتنامي بتاتا وبالرغم من ذلك ، كان الثوار يتقدمون باستمرار والقوات الاميركية وحليفاتها وقوات حكومة مايفونغ العميلة تتراجع امام هذا الزحف باستمرار. لذلك لم تكن مسيرة التحرير الفيتنامية تزهه وطريقها مفروشة بالزهور بل كانت تواجه بكل ما في الترسانة الاميركية من اسلحة القتل والدمار : قنابل كيماوية ، قنابل مغناطيسية ، غازات سامة .. طائرات .. دبابات .. وبالرغم من ذلك خسرت الاميرالية الاميركية المعركة وانتصر الثوار .. لماذا؟

لان العامل الحاسم في النصر هو الانسان المنظم المنتمي الواعي ، وقيادة تنتمي الى الجماهير الشعبية تعيش بينها وتعيش عن تطلعاتها وطموحاتها ، بدون ان تسليخ، ولو للحظة واحدة عنها - فالانسان اولا .. ثم السلاح.

رابعا: ان الاقتراب من عملية التفاوض والدخول فيها هو تعبير عن الواقع الذي انجز على الارض. وبدون ان تشكل العملية التفاوضية اي مأسس بالهدف الاستراتيجي. او تعيق الوصول اليه.

واذا كانت عملية التفاوض تقوم على اساس المناورة والتكتيك بكل ما يحف بها من مراوغة ومكر وتنازلات بل وخداع. فان ذلك ينسحب بالضرورة على عملية التفاوض، شريطة ان لا يتعد المفاوضات عن الهدف الاساسي بتقديم تنازلات غير محسوبة. ودليل ذلك ان اتفاق باريس (كانون الثاني ١٩٧٣) قد فتح الطريق امام قوات ثوار فيتنام لتحقيق الجولة الاخيرة من حرب فيتنام

وهي: تحرير مايفونغ لتصبح مدينة هوشيه منه. وانهاء الوجود الاستعماري الاميركي في فيتنام ، ممثلا في الحكم الذي انهار امام زحف المقاتلين الفيتناميين.

ثم ..

ان الثورة الفيتنامية لم ترمل مندوبيها للتفاوض الا بعد ان تاكدت لواشنطن استحالة هزيمة الثورة ، واصبح انتصارها مسألة وقت ، يومها ذهب الثوار الى طاولة المفاوضات، وعندما جلس المفاوضات الفيتنامي ندا للمفاوض الاميركي، فان المعارك لم تتوقف ، ايمانا بان تحرير الارض لا يتم بالعمل السياسي والدبلوماسي وبالاسلوب التفاوضي ، وحسب ، وانما بخلق وقائع وحقائق مادية ملموسة على الارض، فذلك هو الاساس في اي عملية تفاوضية.

خامساً: ان الشرعية الدولية ، لا تمنع الشعوب من ممارسة حقها في الحرية والتحرير والاستقلال وممارسة السيادة وحق تقرير المصير ، وبيل انها تمنح الشعوب حق مقاومة الاحتلال وبكل الوسائل والاساليب ، فالشرعية الدولية تنشئ تحقيق الامن والسلم في العالم وتقدم وتطور كل شعوب الارض وكرامة الانسان وحقوق الانسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية، بعيدا عن كل اشكال القهر والعنصرية والاستعمار، لذلك هي ضد منطق الحرب وشرعية الغاب ، وشرعية الذنب، غير انه لا وجود لشرعية دولية لا يكون اساسها ميثاق الامم المتحدة ، ولا يكون اطارها الجمعية العامة، وماعدا ذلك ، او اي خروج عن ذلك ، فهو تسلط واستعباد وفرض منطق الذئاب.

اذن:

الشرعية الدولية قوامها اولا دستور وهو (ميثاق الامم المتحدة) الذي ارتضته شعوب العالم كناظم للعلاقات الدولية ورأسم لحدود ما هو "حلال وحرام" في هذه العلاقات ، وثانيا الاطار وهو (الجمعية العامة) حيث المساواة بين الدول ، ولا فرق بين ان تكون دولة صغرى او كبرى، فالكل سواء في ابداء الرأي والنقاش وعملية التصويت ، ولا سلطة الا سلطة مكوناتها السياسية (الدول) في ممارسة حقها في السيادة والاستقلال اما ان

الهجرة

وازمة الحل بالطرق السلمية

محاولة لحل الازمة ، وهذا التدهور في حزب العمل وحلفائه ، سيكون ايجابيا بالنسبة لاحزاب اليمين وحزب الليكود بصورة خاصة ، اي ان الحكومة الصهيونية القادمة ستكون عبارة عن ائتلاف ، قاعدته العريضة من الليكود الى جانب احزاب اليمين الاخرى مثل هتسيا وتسوميت وموليدت ، اضافة الى نسبة قليلة من الاحزاب اليمينية ، وكل هذا يعني ان الليكود سيستمر في الحكم على الاقل مدة ٦ سنوات قادمة ، ويستمر في عقيدته وطروحاته القائلة بعدم التخلي عن اي شبر من الارض .

النقطة الثانية التي تفرزها عملية استمرار الهجرة من الاتحاد السوفياتي ، هي الاخلال بالوضع الديمغرافي في الكيان الصهيوني ، فقد دلت الاحصائيات ، قبل موجة الهجرة الحالية ، ان هذا الوضع سيكون عام ٢٠٠٠ في صالح الفلسطينيين ، وان نسبة السكان في الكيان الصهيوني ستتعاقل تقريبا بين الفلسطينيين والصهاينة ، لكن الهجرة احدثت خلافا في الوضع الديمغرافي حيث سيتضاعف عدد سكان الكيان الصهيوني خلال خمس او ست سنوات ، وهذا ما قصده شامير بمقولته الشهيرة "هجرة كبرى تتطلب دولة كبرى".

النقطة الثالثة ، وربما كانت هي الاخطر ، فهي الوعي الباطني والادراك بان الساحة الجغرافية على كل

ذكرت صحيفة هارتس بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠ انه سيصل غدا الى الكيان الصهيوني المهاجر رقم ١٠٠ الف منذ بداية السنة الحالية ، وتقول الصحيفة نفسها "ان كل شهر هجرة من الاتحاد السوفياتي يضمن زيادة نصف مقعد برلماني لصالح الاحزاب اليمينية". وهنا لابد من الاشارة بان الهجرة من الاتحاد السوفياتي آخذة بالازدياد ، وان عدد المهاجرين وصل خلال شهر اب الماضي الى ١٧ الف مهاجر.

ان هذه الهجرة وهذه الارقام ذات مدلولات كبيرة ، ترتبط كليا بالحل السلمي للقضية الفلسطينية بصورة مباشرة . ونعني هنا ان الهجرة ستغير الكثير من الخريطة السياسية في الكيان الصهيوني ، اي ان قوة احزاب اليمين وعلى رأسها الليكود ستزداد نتيجة الهجرة ، ونتيجة انحسار ما يسمى بقوى اليسار في الكيان الصهيوني وخيبة امله من موقف منظمة التحرير الفلسطينية من ازمة الخليج وتأبيدها للعراق .

فالانتخابات العامة للكنيست بعد قرابة سنة ونصف ، سوف تشهد المزيد من تدهور حزب العمل والاحزاب الحليفة له من "قوى اليسار" التي تطالب ظاهريا بالحل السلمي وتنادي بالمفاوضات مع الفلسطينيين مباشرة في

السلاح ، اما عندما فرض الحصار على العراق ، فقد اقترنت عملية اتخاذه القرارات بعملية الممارسة الفورية التي تكاد تكون أشبه بلعبة سباق الماراثون ... مرة اخرى:

اي شرعية دولية تلك التي يتشدق بها بوش وحليفاته الاطلسيات ، مع ادركنا لما بينها وبين واشنطن من تباينات ومفارقات؟

ان الشرعية الدولية ، كمبدأ ، لا يجوز تجزئته او تقسيمه ، كما انه لا يجوز اغفاله او التنكر له والخروج عنه في حالات ، واعتباره "قدس الاقداس" في حالة معينة محددة بعينها .. ان "الانتقائية" تنفي عن الشرعية مصداقيتها واحقيتها في رسم حدود العلاقات الدولية : اذ ذاك تصبح الشرعية الدولية شرعية الذئب . ومنطق القوة والحرب وطريق تجويع الشعوب وفرض التبعية والتخلف عليها .. اليس هذا ما يجري الان بدقه ضد العراق الشقيق ..؟

ثم اليس هذا ما ينسحب ، راهنا ومستقبلا ، على شعوب امتنا العربية ، وبخاصة ، في منطقة خليجنا العربي وشبه جزيرتنا العربية ...؟

سادسا: ان التجربة الفيتنامية اكدت ان الاستعمار الاميركي لا يحمي من باع نفسه له ، اذا كان في ذلك تعريض واضرار بمصالحه بسببهم . صحيح ان واشنطن انقذت حياة فان ثيو من شعب فيتنام وثواره ، واغدقوا عليه وعلى بطانته ملايين الدولارات ، ولكن الرأي العام الاميركي لم يرحب به ، ويزميه في الخيانة ، لون نول الكمبودي ، بوجودهما على الاراضي الاميركية . كان ذلك مصير كل اولئك الذين خانوا اوطانهم وباعوا انفسهم لحساب واشنطن :

سواموزا (نيكاراغوا) وماركوس (الفلبين) ومحمد رضا (ايران) والقائمة تطول وتطول ، وستطول ، ولعله درس ينبغي ان يستوعبه كل المتواطئين وكل المتأمركين .

هذه بعض الدروس والحقائق التي قالها ثورة فيتنام . ترى هل نحن امام عودة جديدة للنموذج الفيتنامي بعد خمسة وعشرين عاما من انتصاره ، وهزيمة الامبريالية الامريكية ومعها القوات الحليفة والعميلة لها . ؟

تسبني الشرعية الدولية على سلطة "اقطاعية دولية" محصورة في خمس من دول العالم الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، مع تمتعها بشكل استعلائي فوقى بامتياز الفيتو (حق النقض) اي نقض ورفض اي شيء يتعارض مع مصالحها ، فان ذلك ينجر عنه وضع سلوكيات (قراراته واجراءاته) موضع شك ونظر ، نظرا لانتفاء معايير العدل والانصاف والمساواة في كيفية اتخاذه لقراراته .

اذ كيف نفهم موقفه "الاصم الابكم" اذما يجري امام بصره وسمعه من انتهاكات في العديد من بقاع العالم بل وقيام بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ، وبالأذات الولايات المتحدة ، بهذه الانتهاكات ، ثم فجأة اصابت - مجلس الامن - بنوبات حادة من السعار حيال حالات اخرى .. وثمة اكثر من شاهد على هذا السلوك المتناقض والملتوي :

* اين مجلس الامن تجاه العدوان والاحتلال اميركي لبنا وغرينادا ...؟

* ثم اين مجلس الامن ازاء الاحتلال الصهيوني لفلسطين والاراضي العربية الاخرى .. ثم اعلان ضم القدس والمرتفعات السورية .. واين مجلس الامن من الخرق الصهيوني اليومي لحقوق الانسان المتصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة ازاء ممارسات العدو الصهيوني ضد ابناء شعبنا الفلسطيني في انتفاضته العظيم ، بل ان واشنطن لم تخجل من ممارسة الفيتو ضد مشروع قرار يدعو الى مجرد ارسال لجنة تقصي حقائق بعد مذبحه عيون قارة في ٢٠ ايار /مايو ١٩٩٠ ..؟

ثم - الم يصدر مجلس الامن عام ١٩٦٧ قرارا يحمل رقم (٢٤٢) وآخر عام ١٩٧٣ يحمل رقم (٣٣٨) يطالبان بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية ، ورغم هذا الصدور ، وبعد هذه المدة الطويلة لم يتخذ اي آليه او اجراء لتنفيذهما وليصبحا نافذين ، كسلسلة القرارات التي سارع محموموا لاستصدارها ضد العراق .. ثم الم يتخذ المجلس قرارا بالحصار والحظر ضد الكيان الصهيوني ، بسبب ممارسته في الاحتلال والضم عام ١٩٦٧ ، فكان قرار الحظر الغربي الوحيد فرنسيا ديغوليا ، وكان محصورا في مسألة بيع

ارض فلسطين بحدودها الطبيعية ليست كافية لاستيعاب هذا العدد، وهذه النتيجة سيدركها المهاجرون الجدد بسبب البطالة وازمة السكن والاحتفاظ في منطقة الشريط الساحلي وغياب سهولة خيار النزوح، وبالتالي سيتولد الحس بأنه يجب التوسع او على الاقل الحفاظ على ما هو موجود من ارض والاحتفاظ بالضفة وقطاع غزة، ومعنى هذا تبني عقيدة الليكود ايضا القضية بوجود عدم التخلي عن اي شبر.

ان هذا الاحساس لن يقتصر على المهاجرين الجدد فضيق الساحة سيؤثر بنفس النسبة على المستوطنين القدامى الذين ستراجع قطاعات كبيرة منهم لصالح الليكود او بكلمات ادق لصالح عقيدة "عدم التفريط باي شبر"، وترجمة هذا، عدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، او افشال اية مفاوضات قسرية قد يرغم عليها رئيس الحكومة الليكودية، سواء كان شامير او شارون او غيرهما.

الولايات المتحدة ترفض الحل

اما الولايات المتحدة فانها تتحدث عن حل ازمة الشرق الاوسط بلفتين، فمن جانب وعد بوش بأنه سيدرس المقترح السوفياتي في قمة هلسنكي لعقد مؤتمر دولي لحل ازمات الشرق الاوسط وعلى رأسها ازمة الصراع الفلسطيني الصهيوني، ومن ناحية ثانية يؤكد لشامير في تقريره الذي اذيع في ١٣/٩/١٩٩٠ انه يرفض الربط بين تسوية ازمة الخليج والمشكلة الفلسطينية.

وتقول صحيفة عل همشار ١٠/٩/١٩٩٠ ان شامير عرض موقفه على الولايات المتحدة وقال ان (اسرائيل) معنية بشرق اوسط مستقر، فيجب الحرص والقول لشامير، ان يشمل الحل انتهاء الرئيس العراقي وتصفية التهديد العسكري والنووي لديه، وفيما بعد سيكون هناك مجال لبحث امر توقيع اتفاقيات سلام بين اسرائيل والدول العربية، ثم بعد ذلك محاولة حل المشكلة الفلسطينية.

على ضوء موقف شامير الذي يضع المشكلة الفلسطينية في اخر سلم الاولويات فان صحيفة دافار ١٠/٩/١٩٩٠ قالت بان المصادر السياسية بالقدس عقت بنوع من الارتياح على رفض الرئيس بوش المحاولة السوفياتية الرامية للربط بين النزاع في الخليج والنزاع العربي الصهيوني، وازافت الصحيفة "ان تصريحات بوش المتعلقة بقرار مجلس الامن ٢٤٢ والمؤتمر الدولي لم تخرج عن اطار السياسة الامريكية المعروفة".

فالولايات المتحدة تركز كل جهدها الان لحل ازمة الخليج بالطريقة التي تراها وترغب بها وتحشد لها الاساطيل والطائرات.

اما الموقف الاوروبي الحالي فهو مرهون للقرار الاسريكي، وان الحديث عن حل المشكلة الفلسطينية كما ورد على لسان وزير الخارجية البريطاني في عمان ما هو الا استهلاك وضريبة شفاء حاول من خلاله كسب الراي العام في الاردن، فاوروبا تعترف الان انها لا تملك معايير لتنفيذ قرارات مجلس الامن، وهذا يضعها امام قضية اخلاقية تتحدث عنها صحف هامة في اوروبا الان، ولا تجد تفسيراً لها سوى انها قضية اخلاقية تورطت بها اوروبا لصالح الولايات المتحدة.

الخيار العسكري

على ضوء كل ما تقدم، ورفض الكيان الصهيوني والولايات المتحدة واوروبا بنسبة كبيرة لاي حل سلمي للمشكلة الفلسطينية - اذا كانت تعارضه حكومة الكيان الصهيوني - فان الخيار العسكري والكفاح المسلح يبقى هو الخيار الوحيد المطروح. والسؤال الان هل تفرز ازمة الخليج حلفاء عراقيا فلسطينيا اردنيا وربما ايرانيا بنسبة او باخرى، على اعتبار التواصل الجغرافي بين هذه الدول، لدعم هذا الطرح وازالة كل وهم من ان تسوية ازمة الخليج سوف تقود الى تسوية المشكلة الفلسطينية؟ ان هذه المقولة تبقى وهما الا اذا عكست وتمت تسوية المشكلة الفلسطينية قبل مشكلة الخليج.

وفلسطين ..

ولا شك ان الموقف الامريكي على الرغم من لهجة الغطرسة التي يحملها وقدرته على الضغط لجلب الموالين والتابعين له، الا انه في حقيقته يفتقر الى الصلابة الجوهرية. فالكثير من الدول الاوروبية بدأت تشير الى اهمية الربط بين قضية الخليج والقضية الفلسطينية وهو ما ينسجم بشكل او باخر مع مبادرة الرئيس صدام حسين. كما ان الموقف السوفيتي الذي عبر عنه الرئيس غورباتشوف في قمة هلسنكي يسير في نفس الاتجاه. ويجدر القول ان صراعا لا بد ان يأخذ مداه من اجل استقطاب الموقف الاوروبي بشكل حاسم. فالدول الاوروبية ترى ان جزءا من المعركة التي تخوضها امريكا في الخليج موجه ضد اوربوا واليابان على المدى البعيد. فالهيمنة المطلقة لأمريكا على مصادر النفط تجعل الدول الاوروبية واليابان تحت رحمة الولايات المتحدة. ومن مصلحة هذه الدول التعامل مع اصحاب النفط الحقيقيين عبر تحقيق المصالح المشتركة بين الطرفين. ومن هنا فان مهمة اساسية لا بد ان توليها اهتماما وهو تنبيه اوربوا الى حقيقة الموقف الاستراتيجي الذي يجب ان تتبناه. وبذلك لا تندفع في عجلة التبعية لأمريكا الى المدى الاخير. اما الاتحاد السوفيتي فانه قد بدأ يدرك خطورة الغزوة الامريكية التي تريد ان تتركه كدولة من الدرجة الثانية. وعلينا ومن مصلحة ان لا نسمح لأمريكا بالتربع على عرش العالم. ان التحرك الفلسطيني المدعوم من الدول العربية والذي اصبح يحظى باحترام وتأييد اوسع من قبل دول العالم والرأي العام العالمي يعتمد بشكل اساسي على حل المشاكل العربية في اطار البيت العربي. وتحقيق السلام الشامل والدائم للمنطقة في اطار المؤتمر الدولي لكي تتحقق اهدافنا ومصالحنا بعيدا عن هيمنة التدخل الاجنبي. فالامة العربية والاسلامية بتكاتفها وتعااضدها تستطيع ان تفرض وجودها كاحد العمالقة الذين سيسودون العالم خلال العقد القادم ليكون عبورنا الى القرن الحادي والعشرين من اوسع ابواب التاريخ باب الامة العربية والاسلامية المجيدة.

وانها لثورة حتى النصر

التي تبيض لامريكا ذهبها. وحيث ان كل الحملة المسعورة تتم من اجل الحفاظ على مصالح امريكا النفطية فليس من السهولة التضحية بكل هذه المصالح من اجل لحظة كبرياء وغطرسة يمكن تلافيها بماء وجه يستورد باي شكل من الاشكال. خاصة وان نقطة الضعف الثانية تكمن ان العراق يمتلك اسلحة فتاكة. ومهما كانت شدة الضربة الاولى الموجهة له فانها لن تكون قاضية ولن تمنعه عن الرد الذي يصيب تجمع القوات الامريكية بافدح الخسائر. فالتدمير المؤكد المتبادل اصبح يحكم حالة توازن رعب بين العراق من جهة والقوات الامريكية في المنطقة من جهة اخرى. اما نقطة الضعف الثالثة فهي ان التدمير المؤكد المتبادل يمتد ليغطي ما يعتبره العراقيون الولاية الامريكية الـ ٥٢ وهو الكيان الصهيوني. فالاهداف الاستراتيجية الصهيونية وامكانية حرق نصف الكيان الصهيوني باسلحة الكيماوي المزودج كما صرح بذلك الرئيس صدام حسين يجعل الكيان الصهيوني في وضع الرهينة امام العراق.

وتقابل نقاط الضعف الامريكية الثلاث هذه، ثلاث نقاط قوة اعلامية ودعائية للرئيس صدام حسين على حد قول ارون ديفيد ميلر نائب مسؤول التخطيط في وزارة الخارجية الامريكية. وهذه النقاط هي القدرة على اثاره الجماهير العربية والاسلامية ضد التواجد المسلح الغريب على ارض الجزيرة العربية وما يوصف بأنه حرب صليبيه جديدة، هذا اولا. ومن ناحية ثانية فان صورة امراء النفط وبذخهم وما يمتلكون من ودائع وارصدة تعطي صورة حادة لاستثارة الفقراء، وهي النغمة التي تكررت في رسائل الرئيس صدام حسين. وازافة لهاتين النقطتين فان النقطة الثالثة الهامة هي تجاهل امريكا والغرب للقرارات التي صدرت عن الامم المتحدة ومجلس الامن والمتعلقة بقضية فلسطين. وهو ما يجعل الحماس الشديد في تطبيق القرارات الجديدة المتعلقة بازمة الخليج موضع شك بأنه جزء من تحقيق العدالة لصالح شعب الكويت في حين ان العدالة المتعلقة بالشعب الفلسطيني موضوعة على الرف.

ومن هنا فان صدام حسين بتصديه "لامرائيل" ودعوته لتطبيق قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية يضع نفسه في وضع البطل القومي امام الجماهير العربية التي ترى فيه صورة المحرر للقدس



الأرض العربية ، تمدنا بأسرارها ، وتقول تقدموا
الى .. أزرعوا .. اعملوا ..
تمتد الايادي الى الأرض ؟ ويبدأ الحصار
بالسقوط.

XXX

حجر على حجر ، يأخذ الزمان سنة
الانتفاضة ،

بارودة على بارودة ، يأخذ دجلة كل امتداده
، ويرنوا في الصباح لوجه المقاتل هامسا تصبح
على خير يا وطني .. ويهدد دجلة بالماء
الخير .. لن يمر الغزاة ..

البلاد تنهض ، الله اكبر نشيد القلوب
والمآذن .. ويسري في النسخ العربي النشيد
متعاليا متدققا ، وتهرع الجموع في كل الانهج
والارقة والميادين ، هذا زمان المقاومة ، زمان
الانسان والنشيد . ولدجلة الكلام ، ولدجلة
السلام

البلاد تنهض .. يرحل الغزاة
البلاد تنهض .. هيا الى الصلاة ،
هيا .. الى الناس .. الجمع
الى الحرية .. القمح
الى دجلة .. القدس
أدخل في دمك ، وارضع يا ولدي لغة النشيد ..

لا مكان هنا ، الا للنصر وقبر الشهيد .
ولتغن يا ضفاف الفرات .. ولتغن ..
غدا ينتهي زمن الغزو والموت ..
ودجلة النهر يواصل التيار / الماء الى القدس .
والحجر في يد الطفل محمد ، يواصل غارته ،
يفتح دربه ، من دجلة الى القدس الى النشيد ..
... يا وطني .. هذا زمن الصحو ..
هذا زمن النشيد .

لغة النشيد

اليوم الثاني عشر بعد الالف ، يا الله ، ما
أوسع قدرة الانسان على المقاومة ... يدخل
المرؤ في ذاته ، يتفيا الحق ويستظل النبض ،
ويخرج في كل لحظة الى حجر يودعه اسرار
المقاومة ..

الف يوم من الانتفاضة ،
كبر الفتى بضع سنين .. تجذر وعيه في
سورة الجهاد ، ويكوم - (كل مساء) خلف البيت
.. حجرا وسكينا وزعترا وياسمين .. فلا
تسألوه عن اسرار الصمود الكبير ، وان فعلتم ،
فدققوا بلمعة العين الذكية .. ودققوا في اليد
ذات الكف الفولاذية .

XXX

الخير في امنا الأرض .. تخرجنا من
الحصار الى الفتح وتدخلنا في دورة الحياة
والحرية ..
ماذا يملك الغزاة غير القوة والحصار ؟
انهم هنا مثلهم هناك ، يتقوون بالحديد
والحصار ويطلقون السنتهم ، لارهابنا .. لاخذ
الأرض ، ونهب الثروة ، وليجعلونا عبيدا للفقر
والغربة وفي احسن الاحوال .. غرباء في بلادنا
... ذلك ما يريدوه ؟ وتضحك لنا